

ينظم البرلمان الجزائري  
بمشاركة الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي  
ملتقى حول  
"الأمن عن طريق الحوار: دور الهيئات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي"

Le Parlement algérien et l'OTAN avec la participation de  
Assemblée parlementaire de l'OTAN organisent un séminaire sur  
« La sécurité par le dialogue : Rôle des institutions parlementaires  
dans l'approfondissement du dialogue méditerranéen »



## "الأمن عن طريق الحوار: دور الهيئات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي"

بدعوة من مجلس الأمة  
رئيس مجلس الشيوخ  
الموريتاني في الجزائر

«الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان»  
موضوع ملتقى دولي بمجلس الأمة

# ندوات



- «الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان»
- «الدفاع الإقتصادي»
- الأمن عن طريق الحوار..

## قبل إختتام الدورة

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 10 جويلية 2008 جلسة عامة خصصت لطرح الأسئلة الشفوية .. وقد تولى طرح الأسئلة أعضاء مجلس الأمة الآتية أسماؤهم:

1 - مسعود بدوحن

إلى السيد وزير المالية

2 - بلعباس بلعباس

إلى السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

3 - عبد الله صدراتي

إلى السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات

4 - بوزيد نزهاري

إلى السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات

5 - مسعود عميار

إلى وزير الصناعة وترقية الاستثمارات

6 - بوزيد نزهاري ينوب عنه السيد كمال بوناح

إلى وزير التكوين والتعليم المهنيين

7 - صويلح بوجمعة

إلى السيد وزير الاتصال

8 - رشيد عساس

إلى السيد وزير النقل


9 - محمد مباركي

إلى السيد وزير النقل

كما تم عرض ومناقشة والمصادقة على القانون المتضمن التوجيه الفلاحي يومي السبت 12 جويلية و الإثنين 14 جويلية 2008.

## وفي نشاط برلماني آخر:

قدم السيد محمد لكصاصي ، محافظ بنك الجزائر يوم الأحد 13 جويلية 2008 عرضا دول الوضعية المالية والنقدية



«إن ما تحقق إلى اليوم بفضل جهود الجميع ليس إلا قليلا من كثير سيستكمل إنجازَه بفضل برامج الإصلاح والتنمية المتواصلة، وهو ما يجعلنا نستشرف بكل ثقة وتفاؤل مستقبلا زاهرا لجزائر الألفية الثالثة، مستقبلا واعدة لشبابنا الذي ينبغي أن يرى صورته الحقيقية المتألقة في طلائع المتفوقين المنتجين النشطين في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية، الشباب الطموح العاشق للوطن الواثق المعتز بشخصيته المدفوع بحيوية الإبداع وإرادة النجاح».

من كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة  
بوزارة الدفاع الوطني  
بمناسبة الذكرى 46 لعيد الاستقلال والشباب  
05 جويلية 2008

# في هذا العدد

4

## جسور الوفاء

بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لعيد الاستقلال

6

## المنافسة .. نقيض الاحتكار

مشروع الأمر المتعلق بالمنافسة  
المصادقة على الأمر المتعلق بتنظيم  
المؤسسات العمومية والاقتصادية وتسييرها

6

## الغاية .. تعزيز الرقابة

8

## آليات جديدة لمراقبة إقامة الأجانب

السيدة خليدة تومي في مجلس الأمة

9

## الثقافة حصن من الحصون المنيعه لحفاظ على الهوية الوطنية

10

## فوضى العمران .. إلى أين؟!

12

## قطاع الصحة : كيف يمكن تجاوز أمراضه؟!

14

## قانون الأملاك الوطنية .. هل يسد كل الثغرات؟

### جلسات

## الأسئلة الشفوية

16

24

## أعضاء لجنة التجهيز والتنمية المحلية بمجلس الأمة يقفون على مشاريع عديدة بالعاصمة

الضربات  
الاستطلاعية

27

## تعاون - الجزائر / موريتانيا:

## جوار وتعاون

28

## استقبالات

29

## النشاط الخارجي

32

## مجلس الأمة يتيح منبراً فكرياً للحديث عن: "الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان"

### ندوات

الأيام الدراسية البرلمانية للدفاع الوطني

35

## «الدفاع الاقتصادي»

## ما هو .. وما هي آليات تحقيقه؟

36

## الدفاع الوطني ليس عسكرياً فحسب

44

## متابعات

48

## المدار البرلماني



### دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي  
السيد عبد القادر بن صالح  
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر  
محمد هلوب

مستشار التحرير

عمار بنخوش،

نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير

أمال غيبوب

كريمة بنود

شهرزاد لورقيوي

بكار بنت طاعة الله

الصور: المصلحة التقنية  
لمجلس الأمة

سيد أحمد زايا، عميروش قط

الإخراج:

عبد الرحمن بوشايب

شارك في هذا العدد

رشيد لواربي

الطاهر حليس

Photogravure : Tramaset

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر  
والإشهار (ANEP) روية

ر.ت.م.د : 2641 - 1112

الإيداع القانوني رقم : 98 - 1223

العنوان : 07 شارع زيغود يوسف

الهاتف : 021 74 60 59

الفاكس : 021 74 60 83

البريد الإلكتروني :

revue@majliselouma.dz

## ور الوفاء

# بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لعيد الاستقلال

نظم مجلس الأمة يوم الخميس 03 جويلية 2008 لقاء مفتوحاً مع عدد من المجاهدات والمجاهدين الأعضاء في مجلس الأمة. اللقاء المفتوح خصص للإدلاء بشهادات أو تسجيل وقائع وأحداث كان هؤلاء المجاهدون شاهداً عليها أو فاعلاً فيها. وحضره عدد من طلبة الجامعات والثانويات.. وسيتبع هذا اللقاء بمبادرة أخرى في الفاتح من نوفمبر لإتاحة الفرصة لمزيد من الاستماع لهؤلاء النساء والرجال الذين سنظل نتطلع إلى الإكثار من فرص "إغرائهم" بالحديث.. فحديثهم ليس أي حديث.. فتحية تقدير ومحبة لهم.



# المنافسة . . نقيض الاحتكار

أوضح السيد الهاشمي جعبوب وزير التجارة خلال عرضه لمشروع الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة أمام أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم 13 ماي 2008 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وبحضور السيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان أن مشروع التعديل سيكون له دور فعال في دعم مجلس المنافسة حتى يستطيع تادية مهام متابعة ومراقبة المتدخلين في السوق قصد ضمان المنافسة الشريفة.



المصادقة على الأمر  
المتعلق بتنظيم المؤسسات  
الصومية والاقتصادية  
وتسييرها

## الغاية . . تعزيز الرقابة



المواد والخدمات الإستراتيجية التي يمكن تحديد أسعارها بدلا من إحالاتها على التنظيم؟  
- ماهي الآليات التي وضعت والإجراءات التي اتخذت لضبط السوق وحماية المستهلك؟

ما مدى إمكانية تنسيق وتعاون مجلس المنافسة مع المجالس الأجنبية المماثلة؟

جاء رد السيد الهاشمي جعبوب ممثل الحكومة شاملا لمختلف النقاط التي تطرق لها أعضاء المجلس، حيث أوضح بشأن توسيع مجال المنافسة أن إدراج الصفقات العمومية في مجال المنافسة هو درء للاحتكار مشيرا إلى انه أسلوب معمول به في العالم.

وفيما يخص تحديد رفع سقف وضعية الهيمنة بنسبة 40 بالمائة في السوق في نص القانون بدلا من المرسوم ، أوضح أن تحديدها في نص القانون جاء بهدف طمأنة المتعاملين كون القوانين أكثر استقرارا من المراسيم.

أما عن عدم تحديد وإدراج المواد الإستراتيجية في

لوزارتي التجارة والمالية للتدخل في ميدان المنافسة وكذا تشريع إجراءات رديعة تتمثل في تحيين غرامات وعقوبات يقررها مجلس المنافسة حسب معايير موضوعية.

### انشغالات أعضاء مجلس الأمة

انشغالات أعضاء مجلس الأمة يمكن تلخيصها في:  
- هل يمس توسيع مجال تدخل مجلس المنافسة إلى الصفقات العمومية بالمعاملة التفضيلية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- ما سبب تحديد ورفع سقف وضعية الهيمنة في السوق بنسبة 40 بالمائة؟ ومتى يتم التدخل لتحديد هذا السقف؟ ولماذا لم يترك تحديده للتنظيم بدل القانون؟ ومن له الحق في اتخاذ الإجراءات لمحاربة مظاهر الهيمنة الملاحظة في السوق؟

- لماذا لم يتم النص في هذا القانون على نوع

كما أن الأحكام الجديدة تهدف إلى جعل مجلس المنافسة تحت سلطة وزير التجارة بعد أن كان يخضع إلى سلطة رئيس الحكومة كما حددت صلاحيات هذا المجلس في المهام التالية:

- 1 - مراقبة الصفقات العمومية
- 2 - تنظيم وتطوير علاقات التعاون والتشاور وتبادل المعلومات بينه وبين وزارة التجارة وسلطات الضبط وتحديد العلاقات التي تربطه مع مصالح المراقبة التابعة لوزارة التجارة.

أما في الإطار التنظيمي نص التعديل على زيادة عدد أعضاء مجلس المنافسة من 9 أعضاء إلى 12 عضو وتغيير تشكيلة المجلس وتوسيعها للاستفادة من خبرة الشخصيات والمهنيين الممارسين وممثلي جمعية حماية المستهلكين، حيث تم أيضا في هذا المجال استحداث منصب مقرر عام للتنسيق بين أعمال المقررين الذين يتوفرون على المؤهل المطلوب للقيام بالمهام المخولة لهم. وتأهيل أعوان المراقبة التابعين



وكذا التأكد من الوضعية المالية لتلك المؤسسة، ومن تحسين أداء المؤسسات العمومية، من خلال تدخل المفتشية العامة للمالية.

وأضاف أن التدابير الجديدة، حسب مواد النص، تخص تمكين المفتشية العامة للمالية، في إطار أدائها، حق طلب المساعدة من الأعدان العموميين المؤهلين أو الخبراء مع حفظ السر المهني في جميع الحالات.

وحق الاطلاع على المستندات والمعلومات والحصول عليها وإمكانية اقتراح إجراءات احترازية للحفاظ على مصالح المؤسسة.

وردا على أسئلة السادة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية حول إمكانية سريان المفتشية العامة للمالية على السنوات السابقة لتاريخ صدور الأمر، أوضح السيد الوزير أن ذلك وارد نظرا للارتباط الموجود بين الحسابات السنوية للمؤسسات، والأمر في هذا الشأن يعود للجمعية العامة.

وبخصوص السؤال المتعلق بسبب توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية، فإنه لم ينف وجود اختلالات في الرقابة القانونية التي يقوم بها محافظو الحسابات.

وبشأن التخوف من ظهور تباين في التقدير بين محافظي الحسابات والمفتشية العامة للمالية والجهة المخولة للفصل فيه، أوضح السيد الوزير أن مثل هذا التباين يخضع للدراسة وكذا إلى خبرة إضافية، مع ترجيح تقدير المفتشة العامة للمالية.



تسيير النشاطات الاقتصادية بغرض تحسين نجاعتها، إضافة إلى المراقبة الداخلية التي تمكن هذه المؤسسات من تحقيق الفعالية وضمن النجاح.

وأوضح السيد وزير الصناعة أن الهدف الأساسي للنص هو منح السند القانوني لتدخل المفتشية العامة للمالية في المؤسسات الاقتصادية في حالة طلب السلطات المؤهلة أو هيئات التسيير الممثلة للدولة المساهمة.

كما أشار نفس المتحدث إلى أن التتبعات جاءت للتكفل بعدة أمور من ضمنها التأكد من سلامة الخدمات التي تتم بين مؤسسة عمومية اقتصادية وأشخاص طبيعيين أو معنويين،

**صادق أعضاء مجلس الأمة يوم 13 ماي 2008 على الأمر رقم 08-01 يتهم الأمر الرقم 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصيتها خلال جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور السيد عبد الحميد تمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.**

أكد السيد عبد الحميد تمار، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، لدى عرضه لنص الأمر أنه جاء لتعزيز الرقابة الخارجية الشاملة على المؤسسات العمومية وإضفاء الشفافية على

أما بشأن القانون الساري المفعول الذي ينص على أن الخدمات والسلع ذات الطابع الاستراتيجي تحدد بمرسوم في حين يحيلها هذا النص على التنظيم فقد أوضح أن ذلك التنظيم يشمل المرسوم.

وفيما يتعلق بالتجار غير الشرعيين أكد أنه موضوع مقلق فعلا ويعد صيغة من صيغ المنافسة غير الشريفة موضحا أن مكافحة احتلال التجار غير الشرعيين للطرق العمومية من صلاحيات أجهزة أخرى وليس من اختصاص أعوان رقابة الأسعار والنوعية،

نص القانون فأوضح أن تحديدها تقييد للحكومة مؤكدا أنه تم مؤخرا تحديد هوامش الربح لمادة الاسمنت التي في نظر بعض المتعاملين ليست إستراتيجية، لكن الحكومة ترى أن تحديد وضبط المواد الإستراتيجية يخضع للظروف للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

- تتعامل مع مجلس المنافسة.
- ضرورة تدخل الدولة في السوق من حيث الوفرة والتنوعية حماية للمستهلكين.
- ضرورة السهر على التأهيل العلمي والكفاءة الواسعة والحياد لأعضاء مجلس المنافسة.
- ضرورة معالجة ظاهرة تنامي التجارة غير الشرعية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- تمكين التجار الشرعيين من ممارسة نشاطهم بصفة عادية دون خوف من المراقبة.
- العمل على حماية المؤسسات الوطنية الاقتصادية من المنافسة غير الشريفة حفاظا على مساهمة الإنتاج المحلي في السوق الوطنية وعلى مناصب الشغل.

بعد اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة ودراستها لمشروع الأمر المتتم والمعدل للأمر 03-03 والمتعلق بالمنافسة رأت اللجنة أن هذا النص جاء لتنظيم ومراقبة وتقنين المنافسة بين المتعاملين وضمن منافسة شريفة بينهم فإن انعكاساته الإيجابية من خلال ضبط واستقرار الأسواق والأسعار معا تصب في مصلحة المواطن الذي سيقطن سلعة جيدة بثمن مناسب. وعليه وحرصا منها على التطبيق الجيد لمشروع هذا الأمر توصي اللجنة بالإجراءات التالية:

- ضرورة الإسراع في إصدار المرسوم التنفيذي الذي يحدد تنظيم وسير مجلس المنافسة طبقا للمادة 31 من هذا النص وكذا النصوص التطبيقية الأخرى له.
- ضرورة العمل بقاعدة عدم التمييز بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا عموميين أو خواص وطنيين أو أجانب.
- ضرورة الإبقاء على سرية المعلومات المتعلقة بالمؤسسات التي

# آليات جديدة لمراقبة إقامة الأجانب

يوما (90) دون أن يكون له القصد في تثبيت إقامته أم ممارسة أي نشاط مهني أو نشاط مأجور به .

أما المقيم الأجنبي الذي يرغب في تثبيت إقامته الفعلية والدائمة في الجزائر والتي مدة صلاحيتها سنتان يشترط عليه بطاقة الإقامة بمجرد بلوغه ثمانية عشر (18) يوما كاملة، كما تضمن الفصل الرابع مختلف الحالات والإجراءات التي يتطلبها إقامة أجنبي .

كما تضمن نص القانون شروط تنقل الأجانب وكيفية التصريح بتشغيلهم وإيوائهم وحالات الإبعاد والطردي إلى الحدود في فصله الخامس والسادس والسابع، هذا ونص القانون في فصله الثامن على أحكام جزائية لمخالفي مواد هذا النص .

## رد الوزير

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد نور الدين يزيد زرهوني خلال معرض رده على استفسارات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة، أن موضوع استحداث جواز سفر إلكتروني هو قيد الدراسة وسيتم رسميا قبل سنة 2010. وفقا للمقاييس الدولية وبشكل يحول دون الاحتيال والتزوير. كما أوضح أن مشروع بطاقة التعريف المغناطيسية هو أيضا قيد الدراسة، ويجري إعدادها بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بهذا المجال، مؤكدا أن دراسة هذا الموضوع تناولت إمكانية استعمال هذه البطاقة في قطاع الضمان الاجتماعي وكذا قطاع البنوك بعد موافقتها.

وبشأن الانشغال المتعلق بظاهرة تشغيل الأجانب في الجزائر والتي ما فتأت تتفاقم من سنة إلى أخرى على حساب اليد العاملة الجزائرية، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية أن عملية تشغيل الأجنبي في الجزائر تخضع لإجراءات قانونية تضبطها، أما في حالة تشغيلهم خارج نطاق هذه الإجراءات والضوابط، يجب محاربتهم بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، مشيرا في نفس السياق إلى أن مشروع تعديل قانون العمل الذي تعكف الحكومة على تحضيره سيوفر آليات التصدي لهذه الظاهرة.

## نص القانون

تضمن نص القانون على 52 مادة موزعة على 09 فصول، تم بموجبها تحديث التشريع الذي يخضع له الأجانب في الجزائر بدلا من الأمر رقم 66-211 الساري المفعول الذي لم يعد يواكب التطورات الحاصلة في جميع الأصعدة .

كما نص القانون على شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري وإقامتهم به وتنقلهم فيه، حيث يخضع كل أجنبي عند دخوله إلى الإقليم الجزائري وإقامته به وتنقله فيه لاستيفاء الإجراءات المنصوص عليها في نص القانون، حيث يجب أن يكون حائزا على وثيقة السفر وتأشيرة قيد الصلاحية وكذا الرخص الإدارية، وتحدد مدة الصلاحية الدنيا المشترطة لوثيقة السفر بستة (06) أشهر وعلى الأجنبي مغادرة الإقليم الجزائري بمجرد انقضاء هذه المدة. في حين يستثنى منه أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بالجزائر والحائزين على صفة الدبلوماسية .

أما الفصل الثاني من نص القانون تطرق إلى شروط دخول وخروج الأجانب، حيث يتعين على كل أجنبي يصل إلى الإقليم الجزائري أن يتقدم لدى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى الحدود حاملا جواز سفر مسلم له من دولته، أو كل وثيقة أخرى معترف بها من الدولة الجزائرية كوثيقة سفر قيد الصلاحية وممهورة عن الاقتضاء، بالتأشيرة المشترطة من السلطات المختصة وكذا دفترأ صحيا طبقا للتنظيم الصحي الدولي، وقد حددت مدة الصلاحية القصوى للتأشيرة التي ترخص لدخول الإقليم الجزائري بسنتين، في حين المدة القصوى للإقامة المرخص بها عند كل دخول إلى الإقليم الجزائري بتسعين (90) يوما .

أما شروط إقامة الأجانب غير المقيمين والتي تضمنها الفصل الثالث، حددت مدة إقامة الأجنبي بمدة لا تتجاوز تسعين

تطرق وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد يزيد زرهوني، خلال عرضه لنص القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، إلى الأسباب والدواعي التي أدت إلى مراجعة التشريع الساري المفعول، وكذا الأهداف المتوخاة من تطبيقه .

كما شرح بإسهام المحاور المتضمنة فيه، مؤكدا أن الأحكام القانونية المقترحة جاءت أساسا لـ:

- سد النقص المسجلة في الأمر رقم 66-211 الساري المفعول الصادر سنة 1966 الذي لم يعد يواكب التطورات الحاصلة في جميع الأصعدة على المستويين الوطني والدولي.
- وضع آليات فعالة تسمح بالمراقبة الكافية للأجانب.
- تسهيل النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأجانب في الإقليم الجزائري.
- مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

## جلسة استماع

### السيدة خليدة تومي في مجلس الأمة الثقافة حصن من الحصون المنيعه للحفاظ على الهوية الوطنية



في إطار جلسات الاستماع واللقاءات التي تعقدها لجان مجلس الأمة مع أعضاء الحكومة استمعت لجنة الشؤون الثقافية والإعلام والشبيبة والسياحة يوم 09 جوان 2008 برئاسة السيد محمد خوجة وحضور أعضاء اللجنة وعدد من أعضاء مجلس الأمة وكذا بعض إدارات المجلس إلى السيدة خليدة تومي وزيرة الثقافة.

السيدة ممثلة الحكومة أثقت كلمة تمهيدية تناولت فيها واقع وآفاق العمل الثقافي من خلال عرضها لخطة العمل التي تضمنها المخطط الرئيس للتنمية الثقافية 2009-2025 وذلك في مجال: الكتاب والمطالعة العمومية حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، التوزيع الثقافي، المسرح، السينما، حماية وصيانة وتثمين التراث الثقافي، التكوين الفني، الموارد البشرية.

كما قدمت السيدة الوزيرة حصيلة لأهم الانجازات التي واكبت تظاهرة سنة الجزائر عاصمة الثقافة العربية.

أعضاء مجلس تناولوا بعد ذلك عددا من القضايا المتعلقة بقطاع الثقافة سواء عن طريق الاستيضاح أو التساؤل، أو التعليق... وإبداء الرأي في ملفات من مثل: الجزائر عاصمة الثقافة العربية، ترسيم المهرجانات الثقافية، الإنتاج الثقافي: كتابا، سينما، مسرحا... الخ.



وبشأن الدور المنوط بالمنتخبين المحليين لا سيما رؤساء البلديات في تطبيق أحكام هذا القانون، أشار الوزير أن مساهمة البلديات منصوص عليها في المادتين 28 و29 من نص القانون.

أما بخصوص إمكانية ممارسة الأجنبي للمهن الحرة مثل المحاماة والطب... أكد الوزير أن هذا الموضوع يخضع للاتفاقيات التي تتم ما بين الدول.

كما أوضح أن أحكام هذا القانون لا تنفصل عن غيرها من الأحكام الواردة في قوانين أخرى تناولت موضوع الأجنبي على غرار قانون الجنسية وقانون تشغيل العمال الأجانب والاتفاقيات الدولية.

وحول عدم إدراج الاتفاقيات الدولية ضمن التأشيرات الواردة في النص لا سيما المتعلقة منها بعديمي الجنسية، وكذا اللاجئيين أشار وزير الداخلية أن هذه الاتفاقيات قد أخذت بعين الاعتبار في صلب أحكام مواد هذا النص، خاصة وأنها تضمنت بالدرجة الأولى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان التي تسعى الجزائر دوما إلى تجسيدها على أرض الواقع.

وعن المغزى من استعمال مصطلح "السكينة العامة" المطلوب من الأجنبي المتنقل في الإقليم الجزائري عدم المساس بها، أجاب وزير الداخلية بأن هذه العبارة تشمل جملة من المفاهيم، منها وجوب عدم المساس بعبادات وأعراف وتقاليد المجتمع الجزائري.

## من بين توصيات اللجنة

### تعزيز الإمكانيات البشرية والمادية للولايات الحدودية

ثمن أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان محتوى النص، حيث أكدوا في تقريرهم التكميلي أن نص القانون جاء ثمرا لاجتهادات قيمة من شأنها سد الثغرات والنقائص التي سجلت في الميدان، كما أوصت بمايلي:

- ضرورة تحديث وسائل مراقبة دخول وخروج الأجانب من وإلى الجزائر، عن طريق اعتماد البصمة الإلكترونية في جميع المنافذ الحدودية (المطارات، الموانئ، الحدود البرية).
- تعزيز الإمكانيات البشرية والمادية للولايات الحدودية خاصة، وذلك لمراقبة دخول وتنقل وإقامة الأجانب بها.
- إيجاد آلية لمراقبة الطلبة والعمال الحاصلين على تأشيرة بموجب مزاولتهم للدراسة أو في إطار عقود عمل، في حالة توقفهم عن الدراسة أو العمل أثناء سريان صلاحية التأشيرة.
- العمل على تسوية مشاكل الحالة المدنية في الولايات الحدودية خاصة الجنوبية منها.
- تجهيز مراكز الانتظار بالوسائل البشرية والمادية اللازمة، وجعل ميزانيتها على عاتق الدولة، وكذا الحرص على أن تتحول إلى مراكز إيواء دائمة.

# فوضى العمران .. إلى أين؟



## رد الوزير

خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء مجلس الأمة أكد وزير السكن والعمران السيد نور الدين موسى، أن هذا القانون يهدف إلى تسوية الوضعية العمرانية الحالية في إطار منظم من شأنها الحد مستقبلا من فوضى التعمير، مبرزا أن السلطات العمومية تفتقر إلى الآليات التشريعية الكافية لمعالجة ظاهرة تشويبه المحيط العمراني، لاسيما أن قانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم في 2004 لم تستطع أحكامه وضع حد لهذه الظاهرة التي ما فتأت تتفاقم في المدن والأرياف.

وردا لسؤال حول اشتراط تقديم شهادة الربط بالشبكات للحصول على رخصة البناء، أشار ممثل الحكومة إلى أن هذا الإجراء معمول به في عدة دول، وهو يهدف إلى تهيئة محيط عمراني لائق يحفظ للمواطن كرامته ويوفر له ظروفًا معيشية كريمة باعتبار أن هذه الشبكات عامل أساسي في كل بناء.

وبشأن الكلفة التي ستترتب من إجراء تطبيق أحكام استكمال البنايات والتي ستثقل كاهن المواطن البسيط خاصة مع الارتفاع الفاحش لأسعار مواد البناء، نوه الوزير أن التحجج بتدني القدرة المعيشية للمواطن ليس تبريرا كافيا لعدم اتخاذ التدابير المنصوص عليها في هذا القانون، خاصة وأن الدولة تساهم في بعض الحالات في تهيئة المحيط العمراني لبعض التجمعات السكانية مما يعفي بعض المواطنين

تضمن الفصل الأول تعاريف عامة للمصطلحات المستعملة في نص القانون، أما الفصل الثاني فتضمن كيفية تحقيق مطابقة البنايات حيث يتم التحقيق في البنايات التي انتهت أشغال البناء أو هي في طور الإنجاز قبل صدور هذا القانون والتي تكون قد توفرت فيها كل الشروط المحددة في نص هذا القانون.

كما تطرق لكيفيات استئناف إتمام الأشغال، حيث يشترط إيداع طلب فتح الورشة لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي من طرف المالك أو صاحب المشروع، لاستئناف الأشغال لإتمام إنجاز البناية وفي حالة قبول الطلب تسلم رخصة فتح الورشة في أجل مدته ثمانية ( 08 ) أيام، مع إلزامية إقامة سياج الحماية ووضع لافتة تدل على أشغال إتمام الإنجاز.

أما الفصل الثالث فتضمن أحكام جزائية حيث نصت المادة 62 من نص القانون أنه علاوة على الضباط وأعوان الشرطة القضائية والمستخدمين المنصوص عليهم في المادة 76 مكرر من القانون رقم 90-29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، يؤهل الأعوان المذكورون في المادة 68 من نص القانون للبحث ومعاينة المخالفات لأحكام هذا النص حيث يؤهل هؤلاء الأعوان إلى:

- زيارة ورشات التجزئات والمجموعات السكنية والبنايات،

- للقيام بالفحص والتحقيقات،

- لاستصدار الوثائق التقنية المكتوبة والبيانية الخاصة بها،

- لغلق الورشات غير القانونية.

كما تضمن الفصل الثالث جملة من العقوبات بين غرامات مالية والحبس حسب درجة المخالفة.

في حين تضمن الفصل الرابع من نص القانون المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، أحكام ختامية حيث ينتهي مفعول إجراءات تحقيق مطابقة البنايات وإتمام إنجازها كما نصت عليها أحكام هذا القانون في أجل خمس ( 05 ) سنوات ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الاثنين 23 جوان 2008 على نص القانون المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، وبحضور وزير السكن والعمران السيد نورالدين موسى ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خذري .

## العمران .. جمال .. هوية .. ومواطنة

قدم وزير السكن والعمران، السيد نور الدين موسى عرضا مفصلا حول نص القانون تعرض فيه إلى وضعية البناء والتعمير في بلادنا. موضحا أنها تتسم بتفاقم ظاهرة انتشار البنايات غير المكتملة والتي أثرت على الحضيرة السكنية الوطنية، وشوهت المنظر العمراني، مؤكدا أن الأحكام الواردة في هذا القانون ستمكن من تدارك النقائص المسجلة في ميدان التعمير كما أنه سيهدف أساسا إلى ترقية المحيط العمراني وتحسين الإطار المبني في كل أرجاء الوطن، عن طريق مجموعة من التدابير قصد تدارك البنايات غير المكتملة لضمان مطابقتها.

كما أبرز الوزير أن الآليات الجديدة التي جاء بها هذا النص ترتكز أساسا على اعتبار إنهاء البناء شرطا ضروريا قبل أي استعمال أو استغلال للمبنى، وكذا مطابقة البنايات من أجل إنهاء إنجازها من جهة، وتحديد كيفية عملية مطابقتها وإجراءات مواصلة أشغال إتمامها من جهة أخرى، مع تخصيص أحكام رديعة لوضع حد للفوضى العمرانية السارية، وإرساء ضوابط تضمن التحكم في تنمية النسيج العمراني.

## ما يفيد به النص ..

تضمن نص القانون المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها على 95 مادة موزعة على 04 فصول .



وحول ضرورة تسهيل اقتناء المواطن لمواد البناء وعن استفادته من قروض بنكية لاستكمال بناياتهم، وعن مدى إمكانية إنشاء مراكز تختص بمراقبة مواد البناء، أكد الوزير أن هذه المسائل ستأخذ بعين الاعتبار عند إعداد النصوص التنظيمية الخاصة بهذا القانون.

ملف هذا الموضوع يتم دراسته على مستوى الوزارة وسيُنظم مستقبلا عن طريق تشريع خاص تحدد فيه على سبيل المثال حقوق وواجبات القائمين على هذه المكاتب.

أما عن مصير البنايات المشيدة فوق أراضي فلاحية، أوضح الوزير أن إجراء التسوية يخص فقط تلك المشيدة داخل المحيطات العمرانية، أما المشيدة خارج هذه المحيطات فهي متكفل بها بموجب قوانين أخرى.

من ذوي الدخل الضعيف من أعباء إضافية. أما عن سؤال يتعلق بالتعقيدات التي قد تفرزها أحكام هذا القانون، أكد الوزير أن هذا الأمر مستبعد بالنظر إلى أن محاربة البيروقراطية والتطبيق الصارم للقوانين ميدانيا من الأهداف الحيوية للدولة الجزائرية.

وبخصوص عدم استعمال صيغة الإلزام في بعض المواد الواردة في نص القانون مما يؤدي إلى باب التقدير والتأويل، مما قد يؤدي إلى تسجيل حالات رشوة، أكد وزير السكن والعمران أن الأعوان المكلفين بقطاع التعمير يقومون بالدور المنوط بهم على أكمل وجه، رغم الضغوطات الناجمة عن حجم وكثافة المشاريع العمرانية في البلاد، وأن تسجيل حالات رشوة أو أي مظهر من مظاهر الفساد أمر وارد غير أن التخوف منه لا يجب أن يحبط عزمنا نحو الإصلاح. مضيفا أن هذا لا يمنع من وضع إجراءات تنظيمية رادعة، كما أن المنظومة التشريعية الوطنية كفيلة بالتصدي لهذه الجريمة.

أما بشأن الرقابة التقنية للبنايات أكد الوزير أن هذه الرقابة تعد الدرع الواقعي للسلطات العمومية لمراقبة نوعية البنايات، ومدى مطابقتها للمقاييس التقنية الواجب توفرها لإنجازها.

كما أشار الوزير إلى الأهمية التي توليها الحكومة لمكاتب الدراسات المعمارية مؤكدا أن

## من توصيات اللجنة

### ضرورة المحافظة على الهندسة المعمارية والنمط العمراني لكل منطقة

ثمنت اللجنة ما تضمنه نص القانون لما يكتسبه من أهمية بالغة في ميدان التعمير وتنظيم العقار وترقية البنايات والمحيط العمراني وتضمنه لآليات من شأنها تدارك النقائص المسجلة في هذا المجال وأوصت بما يلي :

- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية لهذا النص، والسهر على تجسيدها ميدانيا.
- ضرورة المحافظة على الهندسة المعمارية والنمط العمراني لكل منطقة من مناطق الوطن، وإدراجها كشرط للمطابقة،
- حث أصحاب البنايات على العناية بالجانب الجمالي في بناياتهم، وإضفاء لمسات من فن المعماري عليها، واستثمار الأفكار العمرانية المبدعة التي لا تكلف بالضرورة أموالا طائلة، لكنها تسهم في رقي الذوق العام، وتحافظ على رونق المدن خاصة السياحية منها.
- القيام بعمل تحسيبي لإعلام المواطنين بالتدابير الجديدة الواردة في هذا القانون، وتوعيتهم بأهميتها ودورها في تحسين نمط حياتهم.
- الاستعانة بوسائل الإعلام للمساهمة في التوعية وترقية الفكر العمراني، وتقريب هذا المجال من اهتمامات المواطنين اليومية.

## قطاع الصحة :

# كيف يمكن تجاوز أمراضه ؟

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وحضرها وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عمار تو ووزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري .

### تحت سلطة وكالة وطنية

قدم وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد عمار تو، عرضا عن نص القانون، موضحا أنه جاء قصد ترقية سوق المواد الصيدلانية وتنظيمها وضبطها بالشكل الذي يحقق الفعالية المرجوة، وتكييفها مع التطورات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، كما تطرق إلى سبب استحداث الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري المتمثلة أساسا في تخليص الإدارة المركزية من التسيير المباشر للأمر التجاري والاقتصادية، وإن كان ذلك لا يعني تخلي الدولة عن الدور المنوط بها كسلطة عمومية، مشيرا إلى أهمية التعديل المتعلق بإمكانية تسقيف الخدمات الصحية .

### بعض جوانب نص القانون

تضمن نص القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها على 30 مادة تتعلق أحكامه على وجه الخصوص:

1- تحديد المؤسسات المخول لها استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للعلاج البشري وصناعته وتصديرها والتي ستوكل للمؤسسات الصيدلانية العمومية والمؤسسات الصيدلانية الخاصة المعتمدة، والتي ستتولى أيضا عمليات البيع بالجملة، على أن يكون التوزيع بالتجزئة من اختصاص الصيدليات.

2- إخضاع الأدوية للتسجيل مع إمكانية منح ترخيص مؤقت للأدوية غير المسجلة إذا تعلق الأمر بأمراض خطيرة ونادرة، وكذا إخضاع المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الجاهزة للمصادقة ورقابة النوعية،

3- إلزامية تكفل المنتجين والعاملين المتخصصين بتوفير الإعلام الطبي والعلمي المتعلق بالمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية،

4- إخضاع إشهار المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية غير القابلة للتعويض لتأشير الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري،

5- الإبقاء على المؤسسات العمومية القائمة والمكلفة بمراقبة المواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري واليقظة بخصوص الأدوية والعتاد وعلم السموم والدم التي يتعين عليها تقديم المساعدة للوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري لإنجاز مهامها،

6- إدراج مفهوم المدونة الوطنية بما فيها المدونة الإستشفائية، بما يستجيب للحاجيات الصحية المتعلقة بتطبيق السياسة الصحية.

7- إمكانية تحديد سقف لتسعيرات الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة،

8- تعديل بعض الأحكام الجزائية على نحو يسمح بتشديد العقوبات المنصوص عليها في القانون الساري المفعول والمتعلقة بالمواد الصيدلانية،

9- إقرار استمرار قيام الهياكل التي تؤدي حاليا مهام الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية المستعملة في الطب البشري بممارسة المهام المنوطة بها إلى غاية تنصيب الوكالة.

### إنجازات هامة .. ومناطق من الوطن في حاجة إلى تغطية

خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء مجلس الأمة، أوضح وزير الصحة أن السلطات العمومية تولي أهمية قصوى لمرض السرطان من خلال إنجاز العديد من المراكز لمحاربة هذا الداء، حيث أنه في أفق سنة 2010 سيتعزز قطاع الصحة بـ 19 مركز مختص يصاحبه تكوين للفرق الطبية اللازمة لعملها في مراكز وطنية أنشئت لهذا الغرض. مؤكدا أن إنجاز ما يقارب 168 مصلحة أو وحدة للمعالجة الكيميائية في المستشفيات العامة، والسعي الآن

جار لتدعيم أعمال البحث بغرض الوصول إلى طرق جديدة للمعالجة.

كما كشف أن الضمان الاجتماعي يعمل على إدراج أدوية مرض السرطان، بصفة تدريجية، ضمن قائمة الأدوية القابلة للتعويض وأن المشكل الأساسي هنا يكمن في كثرة هذه الأدوية، علما أن الجزء المتبقي منها تتولى توفيره المستشفيات.

وبخصوص قضية ارتفاع فاتورة استيراد الدواء، أوضح أن الوزارة لن تعتمد على التقليل الإداري للاستيراد، أما فيما يخص الحلول الممكنة لخفض فاتورة استيراد الأدوية هو تخلي الضمان الاجتماعي عن تعويضها، وذلك يعني التخلي عن مكسب هام من مكاسب الصحة العامة في بلادنا والذي ينجم عنه ضرر كبير للمواطنين.

وعن تغطية الإنتاج الوطني للطلب عن الدواء، أوضح أنه في حدود 36 ٪ وهي نسبة ضئيلة من شأنها أن تتحسن بفضل التنسيق الذي يشهده قطاع الصناعة الصيدلانية في الأونة الأخيرة. مؤكدا في ذات السياق أن الربط بين الاستيراد والتصنيع في مجال الصناعة الصيدلانية عبارة عن مقارنة إدارية محضة لا تخدم الاستثمار في هذا المجال.

أما عن تدني مستوى الخدمات الصحية أكد أن معالجة هذه القضية تحتاج إلى كثير من الوقت،



الوقت القريب.

وعن الأخطاء الطبية أوضح أن هذه الأخيرة لا تعالج على المستوى الإداري بل في إطار مجلس أخلاقيات المهنة المنوط به لتقييم أي عمل طبي علما أن للمتضرر الحق في اللجوء إلى العدالة .

### من توصيات اللجنة

**ثمنت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني نص هذا القانون معتبرة إياه الإطار القانوني الجديد الذي سينظم ويضبط سوق الأدوية في بلادنا، وبضمن حماية لحقوق المواطن وسلامته وصحته .**

وزير الصحة أنه سيتم التخلي التدريجي عن التحويل إلى الخارج، وسيكون هذا التخلي كليا في سنة 2009، فيما عدا بعض الحالات المرضية التي تستدعي ذلك.

وعن ظاهرة الأدوية المغشوشة أشار إلى أن المخبر الوطني لمراقبة الأدوية، يلعب دورا هاما في مكافحة هذه الظاهرة علما أن هذا المخبر له الفضل في إزاحة أربعة أدوية من التداول في السوق الصيدلانية الدولية.

وبصدد التعاقد بين الضمان الاجتماعي والمستشفيات العمومية، أكد أنه بالرغم من وجود الإطار القانوني الخاص بالتعاقد، إلا أنه لم يتجسد بعد في أرض الواقع، ولتدارك هذا الوضع تم استحداث لجنيتين وطنيتين واحدة لتحديد الأعمال الطبية والأخرى لتحديد تسعيرة هذه الأعمال وينتظر تجسيد هذا الإجراء في

وبغرض حصر هذه الظاهرة سيشرع في العمل بمؤشرات الأداء لتقييم عمل مستخدمي الصحة.

وبشأن الدواء الجنييس أوضح الوزير أن الاستهلاك الوطني يقترب من 42% علما أن الوزارة حددت هذه النسبة بـ 45% بموجب الصلاحيات التي تمنح لها في إطار القانون، مؤكدا أن إعادة تسجيل الدواء كل خمس سنوات، ملزوم نظرا لتنظيمية السارية المفعول منذ سنة 1992.

وعن مسألة الأدوية المنتهية الصلاحية أكد أن نسبتها ضئيلة جدا ويتم التعامل معها حالة بحالة وعلى مستوى كل مستشفى، كما أن المسؤولية في هذا المجال تقع على الجميع: العيادات الطبية، والصيدلة، والمستشفيات.

وبشأن نقص الطب التخصصي في بعض المناطق أعلن أنه ومنذ سنة 2005 تم توزيع حوالي 3000 طبيب مختص على مناطق الهضاب العليا والجنوب وأنا سنعمل للوصول قريبا إلى مرحلة الاكتفاء في هذا المجال.

وأما عن قضية صيانة التجهيزات الطبية، أوضح أنه لضمان هذه الخدمة تم استحداث منصب مدير للصيانة في كل هيكل صحي، فضلا عن استحداث سلك خاص بالتقنيين في صيانة التجهيزات الطبية يتكفلون بهذه المهمة.

وبشأن عملية التكفل بالمرضى في الخارج، أكد



وزير الفلاحة والتنمية الريفية سعيد بركات تولى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات .



وزير الصحة عمار توتولى حقيبة النقل على اثر التعديل الحكومي الأخير .

# قانون الأملاك الوطنية..



ناقش أعضاء مجلس الأمة في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم السبت 21 جوان 2008 مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 90-30 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية.

وقد تواصلت هذه الجلسة التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس وحضرها السيد كريم جودي وزير المالية والسيد محمود خوذري وزير العلاقات مع البرلمان ، يوم الأحد 22 جوان 2008.

## عرض ممثل الحكومة

استهلّت الجلسة بالاستماع إلى عرض قدمه ممثل الحكومة أبرز فيه أسباب هذا التعديل وأهدافه والمتمثلة في الواقع القانوني والاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر والذي يتطلب تغييراً لأحكام وقواعد تجاوزها الزمن وأثبتت التجربة عدم دقة بعضها وقابلية أحكام أخرى منها للتأويل.

كما أوضح السيد جودي أن النص المقترح قد ألم بكثير من القضايا المتعلقة بالأملاك الوطنية ومنها بعض الجوانب الخاصة بملكية الدولة للأراضي الصحراوية التي لا سند لها ومتابعة الشاغلين للأملاك العمومية والخاصة بدون سند، وإدخال إمكانية تأسيس حقوق عينية على المنشآت والبنائيات والتجهيزات ذات الطابع العقاري والمنجزة فوق الأملاك العمومية. وتعريف منح امتياز شغل الأملاك والآتوي المتعلقة به، والشغل الخاص للأملاك العمومية المنشئة لحقوق عينية وشراء واستئجار العقارات والمحلات التجارية من طرف المصالح والمؤسسات العمومية التابعة للدولة .

## استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

أعضاء مجلس الأمة تطرقوا خلال مناقشتهم للنص إلى عدة مواضيع تمحورت أساسا حول :

- اقتراح تغيير لمصطلح "العمومي" الوارد في النص بمصطلح "الأملاك العامة"

- المادة 13 التي تحيل إلى المادة 12 والتي تنص على أن الأملاك الوطنية العمومية هي التي

- إلى أين وصلت عملية المسح العام للأراضي، وما هي العراقيل التي تواجهها ، وما هي الأجل المتوقعة لإنهائها؟

- هل تستجيب الأملاك العقارية العمومية لاستيعاب تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية دون اللجوء إلى الأملاك الخاصة ؟

- ضرورة تبني إجراءات ردية في التعامل مع المخالفين للقانون كما أن التدابير الجديدة التي جاء بها النص في حاجة إلى ضوابط واضحة.

- ألا يمكن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة المتمثلة في الأقمار الصناعية في مسح الأراضي ومراقبة أي نشاط اقتصادي أو استثماري؟

- ما جدوى وجود المواد 2 و3 والمادة 6 المعدلة للمادة 12 والمادة 7 المعدلة للمادة 16 والمادة 11 المعدلة للمادة 39، خاصة وأنها لا تنسجم مع أحكام المادة 17 و18 من الدستور خاصة فيما يتعلق بأملاك الولايات والبلديات؟

- كيف يمكن تطبيق أحكام المادة 39 في فقرتها الثانية؟

- كيف يمكن للدولة حماية الأراضي الرعوية من الاستغلال العشوائي والمفرط؟

- هل سيستفيد المواطنون الذين لا يملكون عقودا رسمية من مساكنهم المشيدة على أملاك وطنية في إطار البناء الذاتي، من أحكام هذا القانون؟

- لم يشر النص إلى الأملاك الوقفية فما هي العلاقة بينها وبين الأملاك الوطنية

يستعملها الجميع، وهو معيار تخصيص ضيق، لأن هناك أملاكاً وطنية عامة ولا يستعملها العامة مثل التكنات والموانئ وغيرها وعليه كان من الأفضل استخدام المنفعة العامة.

- المادة 69 مكرراً لم تنص صراحة على أبعاد الملكية عند إنشاء الحق العيني على الأملاك العمومية.

- المادة 115 نصت على أن يتم التنازل عن الأملاك المنقولة التي تملكها الهيئات والمؤسسات العمومية غير الخاضعة للقانون الإداري وعليه كان من الأفضل استعمال مصطلح القانون العام المادة 54 مكرر: أليس من الأجدر تعريف الأراضي الصحراوية بطبيعتها وتوضيح حدودها الجغرافية؟

- لماذا يتم التفريق بين الأراضي الصحراوية التي يمكن أن تملكها عن طريق الحيازة وأراضي العرش التي هي متوارثة وتحت حيازة أصحابها؟ ألا تتأثر حقوق صاحب الرخصة أثناء عملية رهن المنشآت والبنائيات والتجهيزات ذات الطابع العقاري في عملية ضمان القروض من أجل تمويل أملاك واقعة على الملك العمومي المشغول؟

- ماهي المعايير المعتمدة لضمان الشفافية في عمليات التنازل أو التأجير بالتراضي والمبررات المطلوبة لذلك ، فهي غير محددة بدقة ، وتفتح الباب أمام الإجتهاادات والتجاوزات ؟

- ماهو تقييم الوزارة للمجهودات التي تبذلها الدولة لتثمين الأملاك الوطنية ؟



# هل يسد كل الثغرات؟



وأما عن الأراضي الفلاحية التي تم تغيير وجهة طبيعتها، أوضح السيد الوزير أن الدولة قد اتخذت إجراءات تهدف إلى مكافحة هذه الوضعية حيث تم تنصيب لجنة وزارية مكلفة بمتابعة ملفات إسقاط الحقوق أمام العدالة وإطلاع الحكومة على ذلك بصفة منتظمة.

## توصيات اللجنة

بعد استماع أعضاء مجلس الأمة لرد السيد كريم جودي وزير المالية اجتمعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية برئاسة السيد عابد بوغابة وواصلت دراسة نص القانون المتعلق بالأمولاك الوطنية لتصدر التوصيات التالية :

الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بتطبيق أحكام هذا القانون.

التعجيل بإصدار النص التنظيمي المحدد لكيفية تسيير واستغلال أراضي العرش تفاديا لكل النزاعات وحفاظا على طبيعتها القانونية.

ضرورة تدخل الدولة بقوة لحماية الأراضي الرعوية من الاستغلال المفرط والعشوائي تفاديا لكل النزاعات وحفاظا على طبيعتها القانونية.

ضرورة تدخل الدولة بقوة لحماية الأراضي الرعوية من الاستغلال المفرط والعشوائي تفاديا لإتلافها غطائها النباتي وتصحرها. عدم اللجوء إلى التراضي في منح الامتياز أو الإيجار للأمولاك الوطنية إلا في الحالات الاستثنائية، وفي المناطق النائية قصد تنميتها أو تحقيق منفعة عامة مؤكدة.

أنها معرفة بالمادة 18 من قانون التوجيه العقاري الذي ينص على أن الأراضي الصحراوية هي كل أرض تقع تحت خط نسبة الأمطار الأقل من 100 ملم ويمكن إدخال معيار آخر عن طريق نص تنظيمي على أساس التقنيات الطبوغرافية.

وبشأن أراضي العرش ، أشار إلى أنه تم التكفل بالوضعية القانونية لها في التشريع المعمول به، بتصنيفها من الأملاك الخاصة للدولة بموجب قانون التوجيه العقاري المعدل والمتمم (المادة 23) أما فيما يتعلق بقواعد تسييرها فستحدد عن طريق التنظيم.

أما فيما يخص إجراء المسح العام للأراضي، فأكد أنه تم ضبط وسيلة تقنية جديدة تعتمد على صور القمر الاصطناعي من شأنها مسح وترقيم الأراضي الصحراوية والسهبية في آجال قصيرة،

وفيما يخص شروط منح الأراضي التابعة للدولة والموجهة للمناطق الواجب ترقيتها ، أوضح أن التشريع الساري المفعول نص على المنح بالتراضي وعلى أساس امتيازات من حيث قيمة الأتاوى في المناطق النائية.

أما بالنسبة للأمولاك الوقفية ، فقد أشار إلى أنها تشكل فئة قانونية خاصة ومنفصلة عن فئات الأملاك الوطنية طبقا للمادة 23 من قانون التوجيه العقاري، وعلى هذا الأساس فإنها تخضع لقانون خاص.

وعن الأملاك الشاغرة المعنية في هذا النص، أكد السيد جودي أن سندها موجود في القانون المدني الذي كرس ملكية الدولة لهذه الأملاك.

—هناك من استفاد من أراضي فلاحية وحولت بطريقة ملتوية إلى غير طبيعتها، فما هي التدابير التي اتخذت بشأن ذلك ؟

## تسيير ومراقبة وحماية الملك العام

أوضح السيد كريم جودي وزير المالية بخصوص الهدف الأساسي من تعديل قانون الأملاك الوطنية أن الهدف الحقيقي المرجو من هذا المشروع يخص جملة من قواعد تكوين وتسيير ومراقبة وحماية الملك العام وتكييفه مع بعض القوانين التي صادق عليها البرلمان.

وحول تسيير الملك العام عن طريق الامتياز، أجاب أن الجديد في الأمر يكمن في إمكانية تشكيل حقوق عينية عقارية، فإنجاز الاستثمارات على مستوى الملك العام يفرض منح ضمانات كافية لأصحابها وأن الاستثمارات التي تقام على ملك عمومي تعود عند انقضاء مدة الامتياز إلى الملك العام. أما العقار الاقتصادي والفلاحي فإنه يخضع لجهاز تشريعي خاص به.

وحول مدى مطابقة النص لأحكام الدستور، أشار السيد الوزير إلى أنه طبقا لأحكام المادة من 119 من الدستور تم استشارة مجلس الدولة في هذا الموضوع. ولم يسجل أية ملاحظة بهذا الشأن.

ويخصوص عدم الإشارة إلى المواد 17 و18 من الدستور ضمن مضمون نص القانون، ذكر أن مواد الدستور لاسيما المادتين 17 و18 منه جاءت واضحة وصرحة في الحثيات.

وفيما يتعلق بتعريف الأراضي الصحراوية، أوضح



# 1 الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 15 ماي 2008، جلسة عامة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصت لطرح مجموعة من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء المجلس تمحورت حول عدة مواضيع تتعلق بقطاع السكن والعمارة وشروط الاستفادة من السكن الريفي، وإمكانية تعميم منحة الامتياز التي كانت تمنحها وزارة التربية الوطنية للأساتذة في المناطق النائية المهجورة بسبب الإرهاب على باقي المناطق، بالإضافة إلى أسئلة أخرى خاصة بطرح بعض الأملاك الوقفية للاستثمار، كما كان اللقاء فرصة للحديث عن سياسة حفظ المناطق والمنشآت القديمة التي تمثل تراث الجزائر.

## تحسن أداء مناسك الحج من موسم إلى آخر



أكد السيد بوعبد الله وزير الشؤون الدينية والأوقاف أن ظروف أداء مناسك الحج تتحسن من موسم إلى آخر.

ونفى وزير الشؤون الدينية خلال رده على سؤال السيد محمد حماني، عضو مجلس الأمة، وجود أي تقصير في إقامة وإطعام والرعاية الصحية للحجاج.

وأضاف الوزير أن مشكل تقليص مدة الإقامة في المدينة المنورة تم التغلب عليه وهو يتراوح ما بين 6 أيام و7 أيام مفندا أن تكون مدته 3 أيام فقط.

وأشار الوزير إلى أن الحيز الذي يتمتع به الحاج في إقامته بالمدينة المنورة لا يتعدى 4 أمتار مربعة أما في مكة المكرمة فهو 3,5 أمتار مربعة وهذا ما تسمح به السلطات السعودية.

أما بخصوص التغطية الصحية للحجاج الجزائريين أقر أنه تكلفت بها مراكز طبية كانت منتشرة عبر عمارات كان الحجاج يقيمون فيها مؤكدا أن عدد تنقلات الأطباء لتقديم المساعدة الطبية للحجاج المرضى في البقاع المقدسة تفوق تنقلاتهم داخل الوطن، وأضاف وزير الشؤون الدينية أنه تم نقل 12 طن من الأدوية والمعدات



الطبية حيث استفاد منها الحجاج الجزائريين وحتى الأجانب الذين طلبوا المساعدة

وفي إجابة على سؤال السيد ناصر بوداش عضو مجلس الأمة يتعلق بطرح قطع أرضية تابعة لأملاك الوقف على

الاستثمار وتوجد هذه القطع كلها في محيط بعض المساجد بولاية بوعريج قال السيد بوعبد الله غلام الله أنه من غير المعقول أن تبقى الأملاك الوقفية

مهملة أو تترك لتستغل لبناء المساكن، بل شدد على ضرورة أن تستغل لنشاط يكفل حرمة المسجد وراحة المصلين، وأضاف يقول في نفس المقام أن إقامة مثل هذه المشاريع يشترط فيه الخضوع لموافقة هيئة التعمير التابعة للولاية.



## دراسة تعميم الامتيازات

أكد السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية، أنه سيتم دراسة موضوع تعميم الامتيازات المالية الممنوحة للأساتذة بولاية باتنة أثناء إعداد النظام التعويضي الذي تسعى وزارته إلى تطبيقه.

وجاء في رد الوزير على سؤال شفوي ألقاه عليه السيد الحاج العايب، عضو بمجلس الأمة، أنه فيما يخص تعميم الامتيازات المالية الممنوحة للمنطقة طبقا للقرار الوزاري المؤرخ سنة 1989 المتضمن تقسيم



التراب الوطني إلى مناطق في مجال العطل المدرسية بالنسبة للدوائر عين توتة وثنية العابد وبريكة وأريس ونقاوس ورأس العينون سيتم دراسة هذا الموضوع بالضبط أثناء إعداد النظام التعويضي الذي نحن بصدد تطبيقه.

وبالنسبة لسؤال حول إمكانية تكييف منحة الاوراس المقدرة ب 10 واحسابها مع الأجور الجديدة أكد الوزير ان هذه المنحة التي جمدت سنة 1989 لا تعني قطاع التربية وحده بل تعني كذلك جميع القطاعات على المستوى الوطني. ووعد بمعالجة هذه المسألة في المرسوم الرئاسي الذي وقعه رئيس الجمهورية في سبتمبر 2007 في شقه المتعلق بالقوانين الجديدة والقطاعية.

وعن موقف وإجراءات وزارة التربية حول مطلب أساتذة ثانويين بولاية باتنة بتطبيق الأثر الرجعي لمنحة الامتياز والسكن الذين يتأسفون لوجود من

## إلى غاية نهاية مارس إنجاز وتسليم نحو 227 ألف سكن



وتعرض وزير السكن للأهداف التي سطرته من خلال منح الإعانات في إطار الخطط الوطني للفلاحة والتنمية التي هجرها بفعل تردي الأوضاع الأمنية.

واغتنم السيد نور الدين موسى الفرصة ليجدد تأكيده إجراء رفع مستوى الإعانات إلى 70 مليون سنتيم بدل 50 مليون سنتيم لمساعدة شريحة أوسع في الاستفادة من هذا النمط السكني.

وذكر في هذا السياق بالشروط التي يجب ان تتوفر في المواطن من أجل الحصول على إعانة خاصة لانجاز سكن ريفي، يتصدرها عدم استفادته من أية إعانة من الدولة وان لا يتجاوز دخله الشهري خمس مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون.

أفاد السيد نور الدين موسى، وزير السكن وال عمران انه إلى غاية نهاية مارس الفارط تم إنجاز وتسليم نحو 227 ألف وحدة سكنية ريفية عبر كامل التراب الوطني، مؤكداً أنه ما يناهز 189 ألف وحدة سكنية في طور الانجاز من بين 529 ألف وحدة سكنية ريفية في إطار البرنامج الخماسي للسكن في الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009.

وأوضح الوزير في رده على سؤال شفوي للسيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة، أن السكنات الريفية تمثل نسبة 37 ٪ من اجمالي البرنامج السكني الذي بلغ مليون و 457 الف وحدة سكنية بمختلف الصيغ بعد تعزيزه من طرف رئيس الجمهورية ببرامج تكميلية خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا والبرنامج الخاص لامتصاص السكن الهش.

وأضاف وزير السكن ان الوحدات السكنية الريفية تتوزع على 1416 بلدية عبر الوطن، رغم ان عدد البلديات الريفية يبلغ 948 بلدية لكن الدولة وسعت من نطاق العملية لتشمل بعض المناطق شبه الريفية لامتصاص أزمة السكن.



## المالية لأساتذة ولاية باتنة



طبق عليهم المرسوم بأثر رجعي منذ سنة 1996 وآخرين من طبق عليهم بأثر رجعي منذ سنة 2003 ذكر السيد بن بوزيد أن ذات المنحة التي اقراها المرسوم التنفيذي الصادر سنة 1995 شملت ثلاث قطاعات والمتمثلة في قطاع التعليم العالي والتربية والصحة بسبب الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك سيما المناطق النائية والمعزولة.

وأشار إلى أن هذا المرسوم شمل 11 ولاية ولكن لا يعني أن كل بلديات الولاية معنية بهذه المنحة بل فقط المناطق النائية والمعزولة والجبليّة التي لم يكن الأساتذة يذهبون إليها بسبب الوضع الأمني موضحاً أن هذه المنحة جاءت خصيصاً لإعطاء الفرصة للأساتذة والأطباء والجامعيين الذهاب على المناطق التي كانت مهجورة وتعاني من ويلات الإرهاب.

وبعد تحسن الظروف الأمنية، أضاف وزير التربية الوطنية، أصبح الكل يطالب بتعميم هذه المنحة التي كانت تخص فقط بعض البلديات لبعض الولايات. وبالتالي تم تغيير ذات القانون وتم تعميمه على كل الولاية سنة 2003 مذكراً أن القانون الذي صدر سنة 1995 لا يعني إلا البلديات المعزولة آنذاك.



## تسجيل 375 عملية اختطاف سنة 2007



10 خلايا أخرى ستوزع عبر التراب الوطني. وقال في هذا الصدد أن مصالح الأمن شكلت فرق تضم أطباء نفسانيين ومختصين في علم الإجرام لدراسة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول لها.

وفي رده على سؤال السيد عبد الله تومي الذي ناب عنه السيد بوداش عضو مجلس الأمة حول المهام والوظائف التي تضطلع بها شركات الحراسة والوضع القانوني لأعوانها وكذا حول أهمية إعادة النظر في القوانين التي تسيرها والتي لن يتم تعديلها منذ دستور 1989 أبي الوزير إلا أن يطمئن الحضور موضحا أن هذه الشركات لا تنشط بشكل فوضوي بل هي خاضعة لمراقبة دائمة من طرف مصالح الأمن ومصالح وزارته التي تسلمها رخصة تسمح لها بممارسة مهامها.

وأضاف الوزير أنه سبق وأن تمت معاقبة 38 شركة وغلق 7 شركات أخرى فيما لم تتحصل 31 شركة على تجديد رخصتها مشيرا مع ذلك إلى وجود بعض النقائص في سير هذه الشركات قبل أن يفند أن هذه الأخيرة تنشط في غموض تام.

وأوضح الوزير أن الأشخاص الذين يريدون إنشاء شركات مثل هذه يخضعون مسبقا لتحقيق دقيق مضييفا أن حتى أعوان الأمن الذين يتم توظيفهم والذين يتدربون على استعمال الأسلحة في سلك الشرطة يخضعون هم كذلك للتحقيق.

وأضاف السيد زرهوني من جهة أخرى أن هؤلاء الأعوان يستفيدون من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقرا مع ذلك بأن بعض شركات الحراسة لا تصرح بمستخدميها لدى الضمان الاجتماعي.

أشار وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد نور الدين يزيد زرهوني في إجابته على السؤال الشفوي الذي عرضه السيد عبد الله سدراتي عضو مجلس الأمة



حول الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة ضد ظاهرة الاختطاف وحول احتمال وجود بطاقية للمنحرفين جنسيا تجاه الأطفال، أنه تم التبليغ عن 115 حالة اختطاف مرتبطة بالارهاب خلال سنة 2007 من طرف السكان بحيث طالب الإرهابيون بمبالغ مالية قدرت بـ 600 مليار سنتيم تم دفع 20 مليار منها من قبل أولياء الضحايا مضييفا أنه تم تسجيل كذلك 260 حالة اختطاف أخرى مرتبطة بالقانون العام.

وأكد الوزير أن الهدف الرئيسي للمختطفين هو المال وأنه يوجد نوع آخر من الاختطافات المرتبطة بزنى المحارم إلا أن أغلبية العائلات ترفض في هذه الحالات إثارة الموضوع بسبب عادات مجتمعنا واعتبر مع ذلك أن بعض العائلات بدأت تتجه نحو مصالح الأمن أو ترفع دعاوى ضد مرتكبي هذه الجرائم مشيرا في هذا الشأن إلى وجود بطاقية منحرفين جنسيا تجاه الأطفال.

ومن أجل مواجهة هذه الوضعية ذكر السيد زرهوني بالإجراءات الوقائية المتخذة من طرف مصالح الأمن على غرار تنصيب ثلاث خلايا في الجزائر العاصمة وعنابة ووهران من قبل الدرك الوطني بهدف تحسيس تلاميذ المدارس والطلبة الثانويين حول هذه الآفة وأضاف أنه بالنظر للنتائج الايجابية التي حققتها هاته الخلايا ينوي الدرك الوطني خلق



## المخطط الدائم لحماية القاصد لقصبة الجزائر جاهز نهائيا

أشارت السيدة خليفة تومي في ردها على سؤال السيد كمال بوناح، عضو مجلس الأمة حول السياسات المتبعة في الحفاظ على المدن العتيقة والامكانيات المرصدة في مجال تأهيلها وترميمها الى المرسومين المتعلقين بتصنيف المدن كقطاعات محفوزة والمتضمنان إنشاء القطاع المحفوظ لقصبة الجزائر ولقسنطينة.

وأعلنت الوزيرة على أن المراسيم المتعلقة بإنشاء القطاعات المحفوزة لتلمسان وبجاية وميلة والقنطرة والقصور في الجنوب ستصدر لاحقا. وأكدت على ضرورة وجود مخطط دائم للحفاظ بعد



تصنيف المدن العتيقة يقوم بتحضيره ذوي الخبرة. موضحة أن قضية التصنيف تتطلب وجود نصوص تطبيقية متعددة القطاعات مشيرة بأنه تم اصدار اكثر من 20 مرسوم تنفيذي خاص بحماية التراث.

اما بخصوص عمليات الترميم التي انطلق فيها العمل قالت الوزيرة يتعلق الامر بقصبة الجزائر التي رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 130 مليون دينار في حين ولاية تلمسان التي ستكون عاصمة الثقافة الاسلامية في أفق عام 2011 ستستفيد من ست عمليات ترميم من بينها تهيئة مقطع المشور بغلاف مالي يقدر بـ 86 مليون دينار وترميم



## 2 الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمة جلسة عامة يوم الخميس 29 ماي 2008، خصصت للأسئلة الشفوية، الجلسة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، وحضرها الوزراء المعنيين بالأسئلة وهم وزير المالية، وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، ووزير العلاقات مع البرلمان.

### مقترحات لدعم نشاط البنوك الإسلامية



خلال رده على سؤالين لعضوا مجلس الأمة فريد هباز وبلعباس بلعباس حول الآليات الجديدة للبنوك خاصة منها الإسلامية؟ كشف وزير المالية السيد كريم جودي أن نشاط البنوك في الجزائر التي تتعامل بالمنتجات المطابقة للشريعة الإسلامية مقنن بشكل جيد وسيعرف تطورا في المستقبل، مضيفا أن القانون المتعلق بالنقد والقرض والنصوص التطبيقية لبنك الجزائر كلها نصوص من شأنها تنظيم وضبط هذا النوع، وأن تواجد عدد معتبر من البنوك المعتمدة التي تتعامل منذ عدة سنوات في القطاع البنكي الإسلامي هو دليل على تشجيع السلطات لتطوير مثل هذه المنتجات البنكية.



مضيفا أنه في إمكان المواطنين أو المتعاملين الاقتصاديين الاستفادة من المزايا التي توفرها هذه المؤسسات المصرفية على اختلافها مثل المراقبة والمشاركة بالإضافة إلى التمويل عن طريق تعاونيات الادخار والقرض بدون فوائد أو القرض الإيجاري أو السندات الملكية الإسلامية، من أجل تطوير ودعم انتشار هذا النوع من المنتجات والخدمات البنكية، مشيرا في نفس السياق إلى أن مجموعة عمل مكونة من رؤساء المؤسسات المالية المنخرطة في إطار جمعية البنوك والمؤسسات المالية تعكف على إعداد دراسة شاملة للخروج بمقترحات جديدة لتطوير ودعم نشاط البنوك الإسلامية.



### طاع المحفوظ جويلية القادم



المدينة العتيقة بغلاف مالي يقدر بـ 120 مليون دينار وترميم القصر الملكي بـ 100 مليون دينار.

وأضافت الوزيرة أن بجاية تحضى بثلاثة مشاريع تتمثل في إعادة تهيئة القصبة القديمة بـ 78 مليون دينار وإعادة دراسة المخطط الدائم لحماية القطاع المحفوظ بـ 15 مليون دينار وترميم مسجد ابن خلدون بـ 30 مليون دينار في حين تحضى قسنطينة بثلاث عمليات تتمثل في ترميم المدينة العتيقة بـ 150 مليون دينار وإعداد دراسة تهيئة القرية النوميدية وإجراء ترميمات على قصر الباي

وألحت الوزيرة على التذكير بأن مفهوم المدن القديمة لم تكن تحتويه الترسنة القانونية الوطنية إلا مع إصدار القانون الخاص بالتراث الوطني سنة 1998 الذي يوضح طريقة تصنيف المعالم والمواقع الأثرية والقطاعات المحفوظة.

## تدابير جديدة . . لجلب الاستثمار الأجنبي



أكد وزير الصناعة وترقية الاستثمار السيد عبد الحميد تمار، أن خلق سوق حقيقي لرووس الأموال يُعد أحد الشروط الأساسية لرفع حركية الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر، وأنه بالرغم من وجود بورصة في الجزائر غير أنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الجهود لتطويرها وجعلها تلعب دورها في التنمية الاقتصادية، ردا لسؤال السيد عبد الله سدراتي، عضو مجلس الأمة والمتعلق بالإجراءات التي اتخذت من طرف الحكومة لجلب الاستثمار الأجنبي؟ .

ولدى استعراضه للتدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لدعم الاستثمار، ذكر الوزير بالتعديل الذي أدخل على قانون الاستثمار سنة 2006 والذي منح حوافز أكبر للمستثمرين، كما سمح نص القانون الجديد بإنشاء لجنة الطعن على مستوى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، وإعادة التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بفتح فروع جهوية جديدة لضمان مرافقة أحسن للمستثمرين. مشددا على أن السياسة الوطنية للاستثمار يجب أن تتركز أيضا على تطوير الموارد البشرية من خلال التكوين المهني والتعليم العالي. مبرزا المزايا التي تعود بها الاستثمارات الأجنبية على



الاقتصاد ودور الابتكار في بعث حركية اقتصادية وزيادة القدرات التنافسية للاقتصاد. وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهل ويعمق انفتاح المنتج المحلي على الأسواق الدولية والاندماج فيها والاستفادة من نقل التكنولوجيات الجديدة، وأن المؤسسات الاقتصادية مطالبة في المشاركة في الجهد الرامي إلى التكوين المتواصل للمواد البشرية وتأهيلها.

مضيفاً أنه من بين التدابير التي اتخذتها وزارة الصناعة مؤخرا خلق مصلحة بوزارة الصناعة أوكلت لها مهمة متابعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومتابعة والإصغاء إلى المستثمرين فضلا عن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري لتسهيل إجراءات للحصول على العقار الاقتصادي.

## مشاريع كبرى من شأنها

أكد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة رداً عن سؤال السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة والمتعلق بإمكانية تخفيض أسعار النقل لصالح السياحة؛ أن إعادة هيكلة قطاع النقل وتطوير وسائله سيعطي دفعا قويا للاقتصاد الوطني، مضيفاً أن إعادة هيكلة قطاع النقل المدرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، خاصة تحديث السكك الحديدية، وإنجاز مترو وترامواي الجزائر، بالإضافة لمنشآت قاعدية أخرى كطريق السيار شرق - غرب وهي عوامل من شأنها تحفيز وإعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني وجعل من المقصد السياحي أكثر جاذبية إلى جانب إعطاء سيولة وحركية أكبر للتنقل داخل الوطن.

مؤكداً أن مجال النقل سيعرف نقلة جديدة ونوعية من خلال المنافسة الشديدة سواء على المستوى العالمي أو على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط مع بروز منتجات خاصة في مجال النقل الجوي (التذاكر المنخفضة السعر) بغية وضع هذه الخدمات في متناول السائح والمسافر بصفة عامة. مذكرا في



## سوق السيارات الجزائرية سوق واعد

صناعة تعد أساسية لقيام صناعة السيارات والمتمثلة أساساً في صناعة الصلب والبلاستيك والزجاج فضلا عن توفر المنتجات البتروكيماوية المختلفة.

مضيفاً أن سوق السيارات الجزائرية سوق واعد بالنظر إلى حجم الحظيرة الوطنية للسيارات والذي يشهد تزايد من سنة إلى أخرى، وبالنظر إلى قيمة واردات الجزائر من السيارات التي بلغت 3 ملايين دولار في السنة الماضية 90 بالمائة منها تم استيرادها من طرف وكلاء الشركات الأجنبية، فإن الجزائر تعد ثاني أكبر سوق للسيارات على الصعيد القاري بعد جنوب إفريقيا.

فردية في مجال تركيب السيارات في الجزائر تبقى واردة أيضا وفي حالة تجسد المشروع المذكور فإن الصيغة التي سيتم اعتمادها في عمليات تركيب السيارات تقضي بمساهمة الجزائر في المنتج بنسبة اندماج تصل إلى 40 ٪ من تركيبية السيارة .

مشيرا إلى أن التأخر الذي عرفته الجزائر في مجال تصنيع السيارات مقارنة ببعض الدول النامية مرده بالأساس إلى الوضعية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني في التسعينات، مؤكدا في نفس السياق إلى أن الجزائر تتمتع بعدة مزايا في هذا الميدان أي صناعة السيارات والمتمثلة في وجود نسيج صناعي مكون من العديد من الشركات الوطنية للسيارات الصناعية، إلى جانب توفر قاعدة

أما فيما يخص سؤال السيد مسعود عميار، عضو مجلس الأمة والمتعلق حول صناعة السيارات في الجزائر؛ أكد وزير الصناعة وترقية الاستثمار السيد عبد



الحميد تمار، أن تحديد الشريك الأجنبي ونسبة مساهمة الطرف الجزائري في شركة إنتاج السيارات التي سيتم تأسيسها، سيتوضح في غضون شهرين إلى ثلاثة، وأن وزارته ماتزال في مفاوضات مع مؤسسات أوروبية وآسيوية كبيرة قصد إنشاء مؤسسة متخصصة في صناعة السيارات في الجزائر، كما أكد أن إمكانية دخول شركة أجنبية للاستثمار بصفة



## 3 الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 12 جوان 2008 جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة رئيس المجلس ، وبحضور السادة وزير الدولة الداخلية والجماعات المحلية ، وزير الطاقة والمناجم ، وزير الموارد المائية ، وزير التجارة ، وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة ، وزير الفلاحة والتنمية الريفية ، وزير العلاقات مع البرلمان

### ملفات اعتماد الجمعيات... تأخر عقود الملكية... رواتب الجماعات المحلية



استفادوا من أراضي غير معروفة أو تابعة لقطاع الدولة أو ملك لعائلات وبما أن ملكيتهم لهذه الأراضي لم تحسمها العدالة بعد فلا يمكن للدولة منحهم عقود الملكية ، نافيا تماما أن يكون عدم تمكن الكثير من المواطنين من الحصول على عقود الملكية راجع إلى الوكالات العقارية فحتى هذه الأخيرة التي عرفت صعوبات في تعيين مسؤوليها حسب السيد الوزير قد تجاوزت ذلك فتم تعيين رؤساء 39 وكالة وبقيت تسع ولايات تسير وكالاتها عن طريق مدراء مكلفين بالنيابة.

أما السيد رشيد أعرابي فقد طرح سؤالا تعلق بعدم تطبيق الزيادة المقررة في أجور عمال الإدارة على المنتخبين وعدم استفادة هؤلاء من المنح خلال عهدهم الانتخابية.

حيث أكد السيد زرهوني أن وزارته قد حضرت مشروع قانون جديد يتكفل برواتب المنتخبين في المجالس الشعبية البلدية والولاية مضيفا أن مشروع القانون تم باقتراح إجراءات تكون متلائمة مع المستوى الحالي لمعيشة والتزامات المنتخبين وما ينتظر منهم خاصة بالنسبة للذين ينشطون بصفة دائمة في فائدة البلدية أو الولاية.

السيد صويلح بوجمعة تقدم بسؤال للسيد يزيد زرهوني ، وزير الداخلية والجماعات المحلية حول رفض طلب اعتماد عدد من الجمعيات، حيث أكد السيد الوزير على ضرورة إعادة النظر في طرق اعتماد الجمعيات وكذا تحديد نشاطها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي من أجلها حصلت على الاعتماد ولا يكون



هذا إلى بمراجعة قانون الجمعيات مضيفا في هذا المجال أن وزارته ستقوم قريبا باقتراح مشروع في هذا الإطار مشيرا إلى أنه 95 بالمائة من الجمعيات لم تقدم أبدا تقريرها الرسمي حول نشاطها ، ناهيك عن التقرير المالي.

أما فيما يتعلق برفض طلب اعتماد بعض الجمعيات ، فهو إجراء للوزارة الحق في اتخاذه بسبب عدم اكتمال الوثائق أو عدم صحتها وفي أحيان كثيرة يكون مرده أهداف الجمعية البعيدة عن المجتمع المدني.

كما أوضح السيد الوزير في هذا الصدد أن عدد الجمعيات ازداد بصفة خاصة منذ سنة 2001 حيث قدر عددها سنة 1992 بـ 30 ألف جمعية ليلبلغ سنة 2001 أكثر من 58 الف ، أما اليوم فقد بلغ عدد الجمعيات 81 ألف جمعية وهو دليل على عدم رفض ملفات الاعتماد في أغلب الحالات.



وفي رده على سؤال السيد حفيظ شاري عضو مجلس الأمة حول أسباب تأخر منح عقود الملكية العقارية أوضح السيد يزيد زرهوني أن هذا التأخر يعود إلى كون العديد من الأشخاص الذين استفادوا من أراضي في التسيينات

## ها تسهيل التنقل



نفس السياق أن دائرته الوزارية تعمل مع القطاع المعني لتفعيل سوق النقل الجوي.

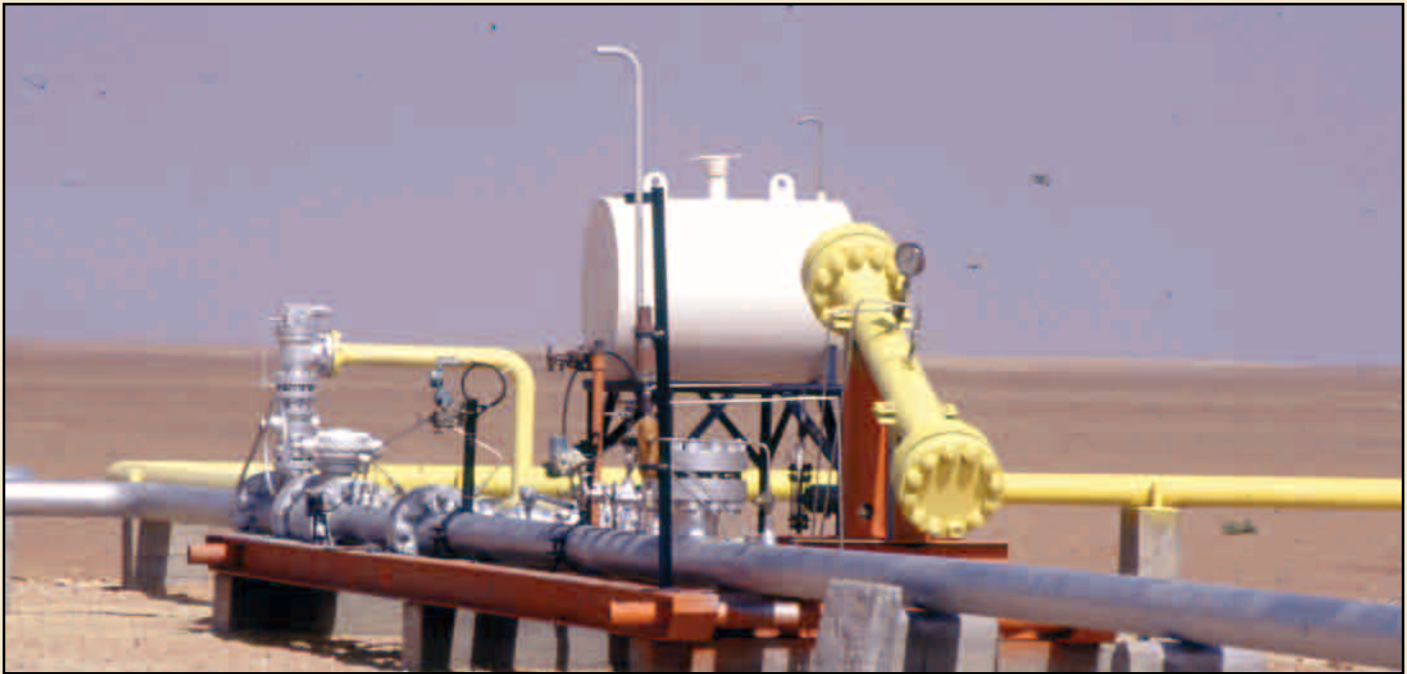
وبخصوص مناطق التوسع السياحي أوضح الوزير أن هذه المناطق عرفت عدة اعتداءات ناجمة عن التوسع العمراني وأنه بغرض الحفاظ على هذه المناطق تم اعتماد ثلاثة حلول تتمثل في تطهير هذه المناطق وتعويض المالكين في إطار احترام القوانين وتحديث وتسييج هذه المناطق وكذا تأهيلها والاستثمار فيها.

وأشار شريف رحمانى أنه من أجل الحفاظ على هذه المناطق تم اعتماد ثلاثة حلول تتمثل في تطهير هذه المناطق وتعويض الملايين في إطار احترام القوانين وتحديث وتسييج هذه المناطق.

## 100 مركز لدفن النفايات في طور الإنجاز

أما فيما يخص سؤال السيد التهامي بومسلات، عضو مجلس الأمة والمتعلق بالنفايات المنزلية والطبية؟ أوضح الوزير أن وزارته وضعت مدونة لهذه النفايات لتصنيفها حسب خطورتها مع ضبط قواعد وهياكل محددة للتعامل مع هذه النفايات، بالإضافة إلى تشجيع المكونين المختصين في المجال ، مذكرا أنه تم وضع في الجزائر ضريبة في إطار الجباية الإيكولوجية على هذا النوع من النفايات والتي تقدر بـ 24 ألف دج على كل طن منها.

وبخصوص النفايات المنزلية أوضح الوزير أنه تم وضع مخططات توجيهية في كل البلديات لجمع ونقل ومعالجة هذه النفايات، مذكرا أنه قبل سنة 2000 كان رمي النفايات يتم في مفرغات عشوائية وأكد الوزير عن وجود 100 مركز لدفن النفايات في طور الإنجاز بالموازاة مع إنجاز 25 آخر على المستوى الوطني ستسير من طرف مؤسسات خاصة لإعطائها استقلالية اللازمة، مؤكدا أنه سيتم تفعيل هذه المؤسسات في الأيام القليلة المقبلة.



## حماية قطاع المناجم من المضاربة

أما في قطاع الطاقة والمناجم تقدم السيد الحاج العايب ، عضو مجلس الأمة بسؤال للسيد شكيب خليل حول الإجراءات التي اتخذتها الدولة لوضع حد لممارسات المضاربين في قطاع المناجم أوضح السيد الوزير أن الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والوكالة الوطنية للجيولوجيا وشرطة المناجم يقومون بمراقبة ومتابعة مدى احترام القوانين من طرف المستثمرين.

وفي رده على سؤال آخر يتعلق بتواجد خزان وقود يسع 2150 متر مكعب في وسط مدينة الجلفة والذي طرحه السيد بلعباس بلعباس.

أكد السيد شكيب خليل أن الوزارة تبذل قصارى جهدها للمحافظة على المنشآت الطاقوية موضحا عدم إمكانية نقل هذا المركز قبل إنجاز آخر بديل له.

وهو ما سيحدث بالفعل ففي شهر جانفي الماضي تقدمت شركة نפטال بطلب الاستفادة من قطعة أرض لإنشاء مخزن جديد كما أن هناك مشروع آخر قيد الدراسة لانجاز مركز جديد بوضواحي بوغزول.



وفيما يخص مجال الاستثمار في ميدان الطاقة الكهربائية طرح السيد مسعود عميار عضو مجلس الأمة سؤالا حول تخوف القطاع الخاص من الاستثمار في هذا المجال. أكد وزير الطاقة والمناجم السيد شكيب خليل أن الاستثمار في قطاع الكهرباء مفتوح للخواص الوطنيين كانوا أو الأجانب بموجب قانون المتعلق بالكهرباء والغاز.



مسعود عميار



بلعباس بلعباس



الحاج العايب



## حماية المنتج الوطني من المنافسة



فريد هباز



عبد الله بن التومي

السيد الهاشمي جعوب وزير التجارة وفي رده على سؤال كل من السيد عبد الله بن التومي حول حماية المنتج الوطني من المنافسة وسؤال السيد فريد هباز حول دخول السلع المقلدة إلى أسواقنا أكد أن وزارته تقوم ميدانيا عن طريق 20 مفتشية للجودة وقمع الغش و3800 عون على مستوى الموانئ والسوق بمراقبة السلع حتى تكون مطابق ولا تكون منافسا غير شريف للإنتاج الوطني.

مضيفا أن كل السلع التي تستوردها الجزائر هي محل مراقبة من طرف مصالح المراقبة وقمع الغش ومصالح الصحة البيطرية والمصالح التقنية وزيادة إلى مراقبة الجمارك أما فيما يتعلق بالمنافسة الحادة فقال السيد الوزير أن الدولة قد قامت باستحداث آليات في إطار القواعد الدولية المتعارف عليها لضبط السوق حفاظا على المنتج المحلي مثل نظام التعرف الجمركية المفروض على السلع الوافدة.



## حماية السدود من خطر التلوث واستغلال المياه الجوفية



100 ألف ساكن.

أما السيد بوزيد لزهاري عضو مجلس الأمة فقد تساءل من خلال تدخله عن مدى استغلال المياه الجوفية الموجودة حول الحدود الشرقية فأوضح السيد الوزير أن حصة الجزائر من هذه المياه تبلغ 700 ألف كلم مربع بينما تتقاسم كل من تونس وليبيا حصة 80 ألف و 250 ألف على الترتيب. وأضاف السيد عبد المالك سلال أن التسمية التي اتفقت عليها البلدان الثلاث لهذه المياه هي منظومة الخزانات للمياه الجوفية للصحراء الشمالية.

وأبرز وزير الموارد المائية أنه حاليا تم استخراج حجم سنوي يقدر ب 2,7 مليار متر مكعب مقسمة بين الدول الثلاث تستفيد الجزائر فيها من حصة 700 ألف متر مكعب وتونس 600 ألف متر مكعب وليبيا 400 ألف متر مكعب

وأضاف ممثل الحكومة أن مدة استغلال هذه المياه مرتبطة بمدى عقلانية استعمالها.



بوزيد لزهاري



كمال بوناح

أما في قطاع الموارد المائية وجه أعضاء مجلس الأمة سؤالين للسيد عبد المالك سلال وزير الموارد المائية

السؤال الأول طرحه السيد كمال بوناح عضو مجلس الأمة وتعلق بحماية مياه السدود من التلوث وقد أجاب السيد الوزير أن معالجة المياه القذرة والتي سطرتهما الخطة الوطنية المتبعة حاليا والمتضمنة 46 محطة تطهير ومعالجة للمياه القذرة و199 محطة معالجة الترسب، وفي إطار ذات الخطة ذكر السيد الوزير أنه تم استحداث 34 محطة جديدة للتطهير و27 محطة أخرى لمعالجتها بالترسيب لم تستكمل أشغال انجازها بعد وسيشروع في تشغيلها نهاية 2009.

كما أضاف أن إستراتيجية القطاع لأجل حماية الموارد المائية من أخطار التلوث تركز على محورين أساسيين

يتمثل الأول في الجانب الوقائي من إنشاء نقاط للحماية النوعية حول منشآت الموارد المائية مذكرا بالمرسوم التنفيذي الذي صدر في ديسمبر 2007 والذي يحدد كل حقول الآبار من نطاقات الحماية المباشرة القريبة والبعيدة يتم فيها تنظيم ومراقبة الأنشطة الاقتصادية التي قد تكون مصدر تلوث الموارد المائية السطحية منها أو الجوفية.

أما المحور الثاني فتتمثل حسب السيد سلال في الجانب العملي المتضمن مشروع انجاز محطة للتطهير ومعالجة المياه المستعملة والذي سيتم تجهيزه وفقا لمخطط يأخذ بعين الاعتبار عدة أولويات تتمثل في التجمعات السكنية الواقعة على السدود المستغلة حاليا وتلك الواقعة فوق المياه الجوفية وحقول الآبار إضافة على التجمعات السكنية التي يفوق تعداد سكانها

## التهيئة العمرانية وحماية الساحل



السيد مسعود بودوحان تقدم بسؤال للسيد شريف رحماني وزير تهيئة الإقليم والبيئة والساحل حول مدى انجاز مخطط تهيئة الساحل فأجاب ممثل القطاع أن عملية تهيئة

الساحل وحمايته تستدعي وضع خطة مشتركة وتجسيدها في الميدان بمساهمة كل الشركاء والفاعلين وأضاف السيد الوزير أن الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشريط الساحلي قد نص عليها قانون سنة 2002 لحماية الساحل والمخطط الوطني لتهيئة الساحل الذي يندرج في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2025.

كما ذكر السيد رحماني بأهمية إنشاء محافظة لتأمين الساحل في ظل الأخطار التي يتعرض إليها جراء تمركز نشاطات اقتصادية فيه تشكل خطرا على البيئة.

مسعود بودوحان



## تنمية المنتج الحيواني وإنتاج الحبوب



من المواطنين إلى النشاط الفلاحي لاسيما الشباب منه أدت إلى رفع مستوى إنتاج الحبوب الذي قدر ب 40 مليون قنطار سنويا بعد أن كان لا يتعدى 10 ملايين قنطار سنويا سنة 2000.

السيد توهامي بومسلات طرح سؤالاً على السيد سعيد بركات ، وزير الفلاحة والتنمية الريفية نيابة عن السيد كمال بوناح والمتعلق بالمنتج الحيواني وهنا أشار الوزير إلى الارتفاع المحسوس الذي عرفته أعداد عام رؤوس الأغنام من 12 مليون رأس إلى 20 مليون رأس خلال السنوات الأخيرة وهو ما ساهم في تحسن وفرة اللحوم الحمراء حول السيد الوزير

أما عن سؤال السيد حسين داود والمتعلق بالاكتفاء الذاتي في مادة القمح وعن آفاق تطوير الفلاحة أشار السيد الوزير إلى أن سياسة استصلاح الأراضي التي ساهمت بعودة كثير



حسين داود



كمال بوناح

# أعضاء لجنة التجهيز والتنمية المحلية يقفون على مشاريع عديدة



بموجب نص القانون المنظم لمهام غرفتي البرلمان وعلاقتهم بالحكومة، وفي إطار التوجيهات التي قدمها مؤخرا السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، لمختلف اللجان داعيا إياها إلى التقرب من المؤسسات لتفقد المشاريع الكبرى عبر مختلف ربوع الوطن، حيث يلتقي البرلمانيون بمسؤولي السلطات المحلية ليسألونهم ويفحصون في الميدان وعبر الوثائق المقدمة لهم مدى تقدم البرنامج الحكومي في مختلف القطاعات الحيوية قصد التمكن من جمع المعطيات التي تعزز وتعمق النقاش وتثري مضامين النصوص وتساعد على دعم التوصيات التي يرفع بها إلى قطاعات معينة، أو لفت الانتباه إلى النقائص وقف وفد عن لجنة التجهيز والتنمية المحلية بمجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر نيشاني، رئيس اللجنة، أيام 28 إلى 30 أفريل 2008، على عدد من المشاريع الكبرى بالعاصمة تفقد سيرها وتلقي شروحات مفصلة عنها مع التركيز على انشغالات القائمين المؤسسات المنجزة وذلك بغية إعداد تقارير يتم الاستئناس بها ورفعها إلى الجهات المعنية.



«... يعترزم مكتب مجلس الأمة بعد الاتفاق مع الحكومة إعداد برنامج واسع للتحرك الميداني خلال الأشهر القادمة والتعرف من خلاله على مدى تقدم تنفيذ برنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان...»

أملنا أن تجد هذه الرغبة المساعدة والدعم المطلوبين من قبل الجهات المعنية ذات الصلة...

من كلمة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة بمناسبة افتتاح دورة الربيع لسنة 2008

كلية من أشغال انجاز أربعة محطات في كل من عيسات ابيدير، عميروش، الحامة، حي البحر والشمس، والأشغال لا تزال جارية في ست محطات في الوقت الذي تم فيه اقتراح تمديد سكة الميترو إلى ساحة الشهداء بمحطتين.

وبموقع الضفة الخضراء تلقى أعضاء لجنة التجهيز شروحات وافية عن مشروع "التراموي" ببلدية الدار البيضاء الذي يمتد على مسافة 23,6 كيلومتر ويضم 38 محطة، حيث ينتظر أن يساهم "التراموي" في نقل 185 ألف مسافر يوميا مع تقديم خدمات لـ 500 ألف مواطن وطالب.

وبجامعة هواري بومدين ببلدية باب الزوار تم عرض مخطط تطوير الجامعة التي تنوي فتح 8000 مقعد بيداغوجي جديد بالإضافة إلى تشييد عدد كبير من المخابر وقاعة متعددة الرياضات دار العلوم، ومساحات للانترنت.

وبنفس البلدية كان للوفد وقفة على تقدم أشغال "حي الأعمال" الذي يضم عدة مشاريع تخص الأعمال والتأمين، الإدارة، مساحات ترفيهية، مطاعم وفنادق، حيث يتوقع المشرفون على المشروع استقطاب الحي لـ 50 ألف زائر أغلبهم من

## المواطن يشرب المياه المحلاة .. فهل سيركب الميترو؟

تم اختيار محطة تحلية مياه البحر بالحامة لتكون نقطة انطلاق الزيارة، أين نقل أعضاء مجلس الأمة انشغالات المواطنين بخصوص نوعية المياه التي تنتجها المحطة وإمكانية تلوثها بمياه البحر بسبب الفضلات التي تتخلص منها بعض البواخر بميناء العاصمة، حيث طمأن مسؤولو المحطة زوارهم على النوعية الجيدة للمياه التي يبلغ إنتاجها 200 ألف متر مكعب في اليوم، ويتم جلبها من وسط البحار وتحليلها في المخابر كل ثلاثة ساعات مع التركيز على التقنيات الأمنية المطبقة بالمحطة منها جهاز خاص يندر في حالة اكتشاف الوقود بالمياه حيث تتوقف كل المضخات عن العمل آليا.

وبمحطة الميترو "لحي البحر والشمس" ببلدية حسين داي اطلع الوفد البرلماني على مدى تقدم أشغال المشروع، حيث ينتظر وصول القاطرات بعد أن تم وضع السكك الحديدية ليتم تجريبها في بداية السنة القادمة على أكثر تقدير، بعد الانتهاء

## بمجلس الأمة بالعاصمة



وبالسويدانية، تم معاينة الثانوية الجديدة بـ 1000 مقعد بيداغوجي ومشاريع سكنية بعين البنيان بكل الصيغ ومركز لتدريس الفريق الوطني. وبعين البنيان كذلك اطلع الوفد على مشروع الطريق المزدوج (نادي الصنوبر-عين البنيان)، حيث كشف مسئول المشروع عن إعادة إسكان 14 عائلة من أجل تمرير الرواق بالمكان الذي كانت تحتله سكانها.

واحتلت محطة تصفية المياه المستعملة لوادي بني مسوس، اهتماما بالغا من النواب، حيث طافوا بكل ملحقاتها وتلقوا شروحات عن المحطة التي تبلغ طاقة استيعابها يوميا 50400م<sup>3</sup> من المياه المصفاة.

كما تلقى الوفد بذات البلدية، شروحات عن مشروع المعهد الوطني للتكوين المهني المتخصص في الفنادق والسياحة وعديد من المشاريع السكنية.

وكانت آخر محطة للنواب، بلدية باب الواد أين تفقدوا مشروع إنجاز قناة مضاعفة المياه المستعملة لوادي مكسيل المزمع تسليمه ديسمبر 2009 لتختتم الجولة الاستطلاعية بزيارة ملعب

المشروع الذي يضم ثلاث فروع (الطب، الصيدلة وجراحة الأسنان) بعشر آلاف مقعد بيداغوجي.

المشروع الذي تتكفل بإنجازه مؤسسة "كوسيدار" بتكلفة تفوق 5 مليار دينار، من شأنه جمع كل الفروع الحالية في كلية واحدة ومن المنتظر أن يسلم في غضون 30 شهرا من انطلاق الإنجاز.

كما عين النواب والمسؤولون المرافقون، مشروع مفترق طرق "شاطوناف" وموقف جديد عصري بعدة طوابق ستنتقل الأشغال به سبتمبر المقبل.

وبحيدرة، تفقد الوفد معهد الإعلام والاتصال الذي تشرف عليه مؤسسة "كوسيدار" دائما وبلغت نسبة الإنجاز به 80 بالمائة، ويضم 4 مدرجات و28 قاعة دراسة ومكتبة وغيرها من اللواحق، مثلما تلقى الوفد شروحات عن مشروع المعهد العالي للتجارة بطاقة استيعاب تقدر بـ10 آلاف مقعد ومن المنتظر تسليم المشروع جويلية القادم. وتواصلت الزيارة إلى مفترق طرق عين الله بلدية دالي ابراهيم، ثم الإقامة الجامعية للبنات الثانية أين وقفوا على مشروع بـ4 آلاف سرير في طور الإنجاز، كما زاروا إقامة "أولاد فايت" وثانوية "العقيد عمر وأوعمران" الجديدة.

المهنيين مع توفير أكثر من 15 ألف منصب عمل دائم علما انه سيضم مقرات عدة مؤسسات اقتصادية كبرى منها بريد الجزائر وموبيليس.

كما كان للوفد فرصة الوقوف على مجريات أشغال إعادة تهيئة مدرسة لكرة القدم بمنطقة سيدي موسى، حيث تم بناء ملعبين وعدة عمارات لصالح لاعبي كل النوادي، أين توفر كل الإمكانيات المادية والبشرية لمساعدة اللاعبين الجزائريين على التألق.

وفي اليوم الثاني من الجولة الاستطلاعية، اطلع أعضاء مجلس الأمة والوفد المرافق لهم من ولاية الجزائر، على مشروع كلية الطب "الزيانة" ببن عكنون، أين تلقوا شروحات مستفيضة حول



”فرحاني” أين وقفوا على مدى تطور الإنجاز بهذه المنشأة الرياضية الكبيرة.

أما اليوم الثالث والأخير من الجولة فقد عرض فيه كل من الأمين العام لولاية الجزائر ومدير ديوانها ونائب رئيس المجلس الولائي شروحات مستفيضة عن المشاريع المستقبلية والتي سيتم انطلاق العمل بها في اقرب الآجال والتي تمس مختلف القطاعات الحيوية كمشروع بناء معهد للحقوق والعلوم الإدارية بـ 10 آلاف مقعد ومشروع إنجاز 10 آلاف مسكن وملعب لأكثر من 40 ألف مقعد بدويرة، 6 قاعات متعددة الرياضيات و6 مرافق سيارات ومساحات أولمبية ..

وفي الأخير أبدى الزوار إعجابهم بهذه الإنجازات داعين إلى ضرورة الحفاظ عليها وتدارك النقائص التي تشوب البعض منها.

## أهم المحطات التي وقف الوفد على إنجازها:

- محطة تحلية مياه البحر بالحامة
- محطة الميتروليحي الشمس والبحر ببلدية حسين داي
- مشروع 700 سكن اجتماعي مختار زرهوني
- مشروع ورشة صيانة تراموي الجزائر العاصمة
- مشروع معهد شعبة الرياضيات ببلدية باب الزوار
- مشروع حي الأعمال ببلدية باب الزوار
- مشروع أشغال إعادة تهيئة مدرسة لكرة القدم بمنطقة سيدي موسى
- مشروع كلية الطب ”الزيانة” ببن عكنون،
- مشروع مفترق طرق ”شاطوناف”
- مشروع معهد الإعلام والاتصال بحيدرة
- مشروع الإقامة الجامعية للبنات الثانية ببلدية دالي ابراهيم
- مشروع إقامة ”أولاد فايت”
- مشروع وثانوية ”العقيد عمر أو عمران” الجديدة
- مشروع الطريق المزدوج (نادي الصنوبر-عين البنيان)
- مشروع محطة تصفية المياه المستعملة لوادي بني مسوس،
- مشروع المعهد الوطني للتكوين المهني المتخصص في الفندقية والسياحة ببلدية بني مسوس
- مشروع إنجاز قناة مضاعفة المياه المستعملة لوادي مكسيل ببلدية باب الواد
- مشروع ملعب فرحاني ببلدية باب الواد



عين ورشات المشاريع الكبرى على مستوى ولاية ورقلة خاصة ظاهرة تصاعد المياه، ومشروع بناء المدينة الجديدة بحاسي مسعود. الزيارة التي كانت خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 10 جوان 2008، استخلص خلالها أعضاء الوفد بعض الاستنتاجات والملاحظات التي ضمنوها في تقرير أعد حول هذه المهمة بغية رفعه إلى الجهات المعنية.

متابعة للموضوع في العدد القادم

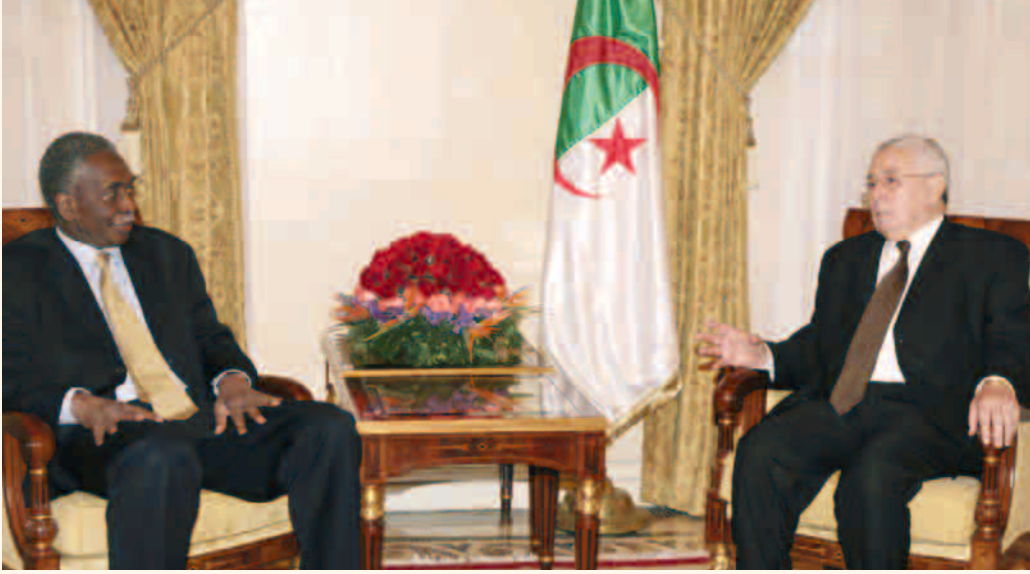
في نفس إطار الخرجات الاستطلاعية قام وفد من مجلس الأمة بزيارة ميدانية إلى ولاية ورقلة . الوفد الذي ترأسه السيد حسين داود، نائب رئيس مجلس الأمة تكوّن من السادة:

- بلحاج بوشيوخ، عضو مجلس الأمة
- سعيد بلونيس، عضو مجلس الأمة
- بلقاسم بن عميروش، عضو مجلس الأمة
- علي قدور دواجي، عضو مجلس الأمة

## زيارة ميدانية لبعض ورشات المشاريع الكبرى بولاية ورقلة

# جوار وتعاون

الجزائر / موريتانيا:



بدعوة من رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، قام وفد برلماني يقوده السيد بامامدو أمباري، رئيس مجلس الشيوخ للجمهورية الإسلامية الموريتانية بزيارة للجزائر دامت أربعة أيام من 25 إلى 28 ماي 2008.



خلال هذه المحادثات على ضرورة دفع التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين إلى مستويات أفضل وذلك بالعمل على تطوير الثروات الطبيعية للبلدين وتفعيل التعاون التجاري. كما ألح الطرفان على ضرورة جعل العلاقات البرلمانية بين البلدين تنمو وتتماشى مع مستوى العلاقات القائمة في المجالين الاقتصادي والتجاري وذلك بتنسيق المواقف في الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية. كما تم استعراض مجمل القضايا الدولية الراهنة على المستوى الإقليمي والدولي وتم تبادل وجهات النظر حول مجمل هذه القضايا ذات الاهتمام المشترك.

## ضرورة دفع التعاون البرلماني، الاقتصادي والثقافي بين البلدين

جرت مساء يوم الأحد 25 ماي 2008 بمقر المجلس، محادثات رسمية بين الوفدين برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة والسيد بامامدو أمباري، رئيس مجلس الشيوخ للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

المحادثات تمحورت حول سبل تدعيم العلاقات القائمة بين موريتانيا والجزائر وهي عديدة وتشمل عدة ميادين وتم التأكيد

السيد بامامدو أمباري، حظي باستقبال من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حضره السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.



## لقاءات ...

- كان للوفد البرلماني الموريتاني برئاسة السيد بامامدو أمباري، عدة لقاءات ومحادثات مع كل من:
- السيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني بمقر المجلس الشعبي الوطني.
- السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة.
- الدكتور بوعلام بالسايح، رئيس المجلس الدستوري.
- السيد محمود خوذري، وزير العلاقات مع البرلمان.
- السيد إسماعيل ميمون، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية.
- الدكتور الشيخ بوعمران، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

## وفد عن البرلمان العربي الانتقالي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 21 ماي 2008، وفد البرلمان العربي الانتقالي المشارك في أشغال ندوة حول موضوع الشورى والديمقراطية وآليات تحقيقها في الوطن العربي.

خلال هذا اللقاء تم التأكيد على أن البرلمان العربي الانتقالي وهو أحدث مؤسسة في منظومة مؤسسات الجامعة العربية هو لبنة هامة في صرح البناء المؤسساتي ويساهم في التكامل والتضامن وتنسيق العمل العربي الموحد تجاه القضايا العربية الراهنة. ويجب أن تتكاتف جهود كل البرلمانيين العرب لإعطاء هذه المؤسسة الحديثة كل الفعالية اللازمة.

للتذكير فإن قرار إنشاء البرلمان العربي الانتقالي كان من بين قرارات القمة العربية المنعقدة بالجزائر سنة 2005.



## الأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

واستقبل يوم الأحد 08 جوان 2008، السيد سرجيو بيازي Sergio PIAZZI، الأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

تطوير العلاقات وتنمية مجالات التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وتفعيل دور البرلمانيين والهيئات البرلمانية الإقليمية كانت من أهم النقاط التي نوقشت خلال هذا اللقاء.



## السفراء

### سفير جمهورية الصين الشعبية



وفرص الاستثمار المتوفرة.

خلال اللقاء تم التطرق أيضاً إلى الإرر ادة السياسية في البلدين التي طبعها تبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين رئيسي البلدين وأفضت إلى اتفاق الشراكة الإستراتيجية وإلى أهمية تعزيز التعاون البرلماني على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 09 جوان 2008 السيد Li Yuhe، سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر.

المحادثات تناولت الروابط التاريخية والعلاقات الثنائية المتميزة واستعرضت وتيرة التعاون المتزايد، خاصة على المستوى الاقتصادي

## استقبالات نواب الرئيس

### عضو مجلس الشيوخ الفرنسي



استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة بمعية السيد عاشور عموري، عضو مجلس الأمة، السيد Bruno SIDO، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي وذلك يوم السبت 31 ماي 2008 بقمر مجلس الأمة.

المحادثات استعرضت واقع العلاقات الثنائية بصورة عامة والبرلمانية على وجه الخصوص.

## رابطة مجالس الشيوخ، الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

- تحقيق الوثام المدني،  
- تكريس الانسجام الثقافي والحكم الراشد  
بالإضافة إلى مواضيع تحسين مستوى  
المعيشة والسيطرة على ظاهرة انتشار  
الأسلحة في العالمين العربي والإفريقي.  
للتذكير فإن الرابطة تأسست بصنعاء  
(اليمن) في أبريل 2004، وأن فكرة  
تأسيسها انطلقت بانعقاد المنتدى الأول  
لرؤساء مجالس الشيوخ، الشورى  
والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم  
العربي بنواقش (موريتانيا) في فيفري  
2001.

ترأس السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب  
رئيس مجلس الأمة رفقة الوفد البرلماني  
في فعاليات اللقاء التشاوري الثالث  
لرابطة مجالس الشيوخ، الشورى  
والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم  
العربي المنعقدة بنواقشوط (موريتانيا)  
يومي 05 و06 ماي 2008. الوفد ضم كلا  
من سليمان جيلالي ودحان عبد القادر،  
وقد تناول المشاركون بالدراسة والنقاش  
خمس أوراق عمل تدور حول مواضيع:  
- مساهمات البرلمانيين في سياسات  
إيجاد الحلول للتوترات،  
- معالجة الصراعات،

## مساهمة البرلمانيين والبرلمانات العربية في مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

شارك الدكتور عبد الحميد بن الشيخ الحسين، عضو مجلس الأمة في حلقة العمل  
الموجهة للبرلمانيين العرب حول "اتفاقيات التجارة الدولية" المنعقدة بمدينة  
أبوظبي خلال الفترة المنعقدة من 06 إلى 08 ماي 2008.

وقد تناول المشاركون المواضيع التالية

- النظام التجاري المتعدد الأطراف،
- المبادئ الأساسية لعمل المنظمة العالمية للتجارة،
- مسار الدوحة للتنمية: المزايا والرهانات بالنسبة للمنطقة العربية،
- كفاءات مساهمة البرلمانيين والبرلمانات العربية في مفاوضات الانضمام  
للمنظمة العالمية للتجارة،
- المنظمة العالمية للتجارة والبلدان النامية.

## تكنولوجيات المعلوماتية كعامل لمحاربة الإرهاب الدولي

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان برشيش علي وياسف سعدي في اجتماعات  
المؤتمر البرلماني الدولي الرابع حول الجوانب التشريعية لمحاربة الإرهاب  
المنعقدة يومي 12 و13 ماي 2008 بمدينة بترسبرغ (روسيا الاتحادية).

تناول المؤتمر الرابع موضوع "تكنولوجيا المعلوماتية كعامل لمحاربة  
الإرهاب الدولي" بهدف التأسيس لمقاربات مشتركة وموحدة من أجل  
استعمال فعال وأمثل للإعلام الآلي، والوسائط التكنولوجية الحديثة في  
مكافحة الإرهاب.

جدير بالذكر أن مجلس الأمة شارك في المؤتمرات السابقة ببروكسل (أكتوبر  
2004)، موسكو (أكتوبر 2005)، وبروكسل (نوفمبر 2006).

## الدورة 52 للجنة التنفيذية



شارك السيد عبد القادر بن صالح،  
رئيس مجلس الأمة على رأس وفد  
برلماني في الدورة 52 للجنة التنفيذية  
للاتحاد البرلماني الإفريقي التي  
انعقدت يوم السبت 28 جوان 2008  
بأبيجان عاصمة كوت ديفوار، وتطرق إلى قضايا  
تنظيمية وسياسية خاصة بالاتحاد البرلماني الإفريقي  
والقارة الإفريقية.. يذكر أن السيد عبد القادر بن  
صالح كان قد ترأس الاتحاد البرلماني الإفريقي على إثر  
انعقاد دورته 45 بالجزائر.

## البرلمان الإفريقي

شارك السيدان مصطفى بومدين عضو مجلس الأمة ورئيس  
اللجنة الدائمة للنقل، والصناعة، والاتصالات، الطاقة  
والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي في اجتماعات مكتب البرلمان  
الإفريقي الموسع لرؤساء اللجان المنعقدة بمقر البرلمان  
الإفريقي بميدران (جنوب إفريقيا) يوم 02 ماي 2008.

وقد عكف المشاركون في هذا الاجتماع على تحضير الدورة  
التاسعة للبرلمان الإفريقي التي انعقدت أواخر ماي 2008  
الفاط. والتي شارك فيها كل من السيد مصطفى بومدين  
وحنوفة أحمد عضوا مجلس الأمة واللجنة الدائمة للنقل  
والصناعة والاتصالات، الطاقة والتكنولوجيا بالبرلمان  
الإفريقي. كما تناول المشاركون بالدراسة والنقاش مشاريع  
جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة العادية التاسعة.

## إفريقيا والهجرة

### «التحديات، المشاكل والحلول»

شارك وفد برلماني (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني)  
يتكون من السيدات والسادة:  
عقبي عبد الغني، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد،  
محمد أخاموخ، عضو مجلس الأمة  
سكينة مسعدي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني  
عثمان معزوز، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

في أشغال المؤتمر البرلماني الإفريقي حول إفريقيا والهجرة،  
المنعقد بالرباط (المغرب) خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 24  
ماي 2008.

المشاركون تناولوا بالدراسة ومناقشة المواضيع التالية:

- 1- العولمة والهجرة
- 2- الإطار التشريعي والسياسي في تسيير الهجرات
- 3- ورشات عمل حول:  
- الهجرات والتنمية: دور المهاجرين في التنمية  
الاقتصادية  
- البعد الإنساني للهجرات  
- الهجرة واحترام حقوق الإنسان  
- المبادرات الإقليمية، التعاون، الشراكة، والتجانس في  
تسيير الهجرات.

للعلم فإن المؤتمر نظم من طرف الاتحاد البرلماني الإفريقي  
بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والعديد من المنظمات  
الأممية.

## مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي

### اجتماع لجنة البنية الأساسية

شارك السيد أحمد زيان خوجة، عضو مجلس الأمة، وعضو لجنة البنية الأساسية لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، في اجتماع لجنة البنية الأساسية لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي المنعقد بنواكشوط ( موريتانيا ) يومي 19 و20 ماي 2008.

### اجتماع لجنة السياسة

شارك السيد محمد زهارة، عضو مجلس الأمة، نائب رئيس اللجنة السياسية لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، في اجتماعها المنعقد بالرباط (المملكة المغربية) يومي 26 و27 ماي 2008.

### اجتماع لجنة الموارد البشرية

شارك السيد بوحفص حوياد، عضو مجلس الأمة في أشغال اجتماعات لجنة الموارد البشرية بمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي المنعقدة يومي 28 و29 ماي 2008 بالرباط (المملكة المغربية).

ناقش المشاركون خلالها مجموعة من المواضيع من أهمها:

- سبل التصدي لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية
- أوضاع الجالية المغاربية في المهجر
- سبل تجسيد مقتضيات الحكم الراشد
- تفعيل التعاون مع لجنة المغرب العربي بالبرلمان الأوروبي
- سبل التعاون بين وزراء التعليم العالي
- توحيد مناهج التعليم في دول المغرب العربي.



انتخب عضو  
مجلس الأمة عن  
التجمع الوطني  
الديمقراطي  
السيد بن ساسي  
محمد لعروسي  
رئيسا للشعبة  
الجزائرية في  
مجلس الشورى  
المغاربي

## البرلمان العربي الانتقالي

### تحضير لقمة "فعالية

### المساعدات 2008"

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الانتقالي، في الاجتماع الإقليمي التحضيري لقمة "فعالية المساعدات 2008" المنعقد بالمنامة ( البحرين) خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 27 ماي 2008

### الاجتماعات التحضيرية

### للدورة الرابعة عشر

### للجنة الطفولة العربية

كما شارك أيضاً في الاجتماعات التحضيرية للدورة الرابعة عشر للجنة الطفولة العربية المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 04 جوان 2008 بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة.

### العمل العربي المشترك

وشارك رفقة السيد محمد الطيب سنان، عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي الانتقالي، في أشغال الدورة غير العادية الثانية للعام 2008 للبرلمان العربي الانتقالي، المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 29 جوان 2008 بمقر جامعة الدول العربية ( القاهرة).

ناقش المجتمعون موضوع العمل العربي المشترك وأهمية حل النزاعات والخلافات العربية في إطار المسؤولية القومية ( نموذج الحالة اللبنانية).

## الإتحاد البرلماني الدولي

شاركت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي، في الاجتماع 251 للجنة التنفيذية للإتحاد المنعقد يوم 20 جوان 2008 بجنيف. ناقش المجتمعون اقتراح يخص تعديل قوانين الإتحاد البرلماني الدولي بهدف تمكين البرلمان الفلسطيني من المشاركة في اجتماعات ونشاطات الإتحاد البرلماني الدولي كعضو كامل الحقوق.

## دور البرلمانات للحد من ظاهرة الهجرة

شارك السيد خليل رافع، عضو مجلس الأمة في اجتماعات الملتقى الجهوي الإقليمي المنظم من طرف اللجنة البرلمانية للمجموعة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا المنعقدة بالعاصمة المالية (باماكو) خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 27 جوان 2008.

تدارس المشاركون موضوع الهجرة على النحو التالي:  
- ظاهرة الهجرة : الإيجابيات والسلبيات  
- تسيير ظاهرة الهجرة: دور البرلمانات  
- إستراتيجيات البرلمانات من أجل التشاور والعمل.  
- الهجرة السرية.

- كما تخلل الملتقى الاستماع إلى مداخلات حول سياسات الهجرة في كل من: البنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار: غينيا بيساو، مالي النيجر، السنغال، الطوغو. للعلم الملتقى منظم من طرف اللجنة البرلمانية للمجموعة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا.



## اجتماع اللجنة الاقتصادية، المالية، الشؤون الاجتماعية والتربية

شارك عضوا مجلس الأمة جلوس خضرة براهمة وأحمد طرباقو في أشغال اللجنة الاقتصادية، المالية، الشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية APEM وذلك يوم 02 جويلية 2008 بمقر مجلس الشعب المصري.

تناول المجتمعون :

- تقييم عملية برشلونة في عامها الثالث عشر من الناحية الاقتصادية.
- مناقشة عامة حول مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي التي تبناها الإتحاد الأوروبي.

## اجتماعات ملتقى المجموعة الخاصة بالمتوسط التابعة لـ AP/ OTAN

شارك السيد محمد مباركي، عضو مجلس الأمة وعضو الوفد البرلماني لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي AP/ OTAN في اجتماعات ملتقى المجموعة الخاصة بالمتوسط التابعة لـ AP/ OTAN يومي 04 و 05 جويلية 2008 بمقر البرلمان الإيطالي.

تناول الملتقى :

- مسار " أنا بوليس " هل يمكن التحدث عنه؟
- الأمن في منطقة الساحل: تحد جديد في الأفق
- التعاون الأورو-متوسطي ومشروع " الإتحاد من أجل المتوسط " التقييم والآفاق.

## الدورة 34 للجمعية البرلمانية للفرانكفونية

شارك البروفيسور مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة في فعاليات الدورة 34 للجمعية البرلمانية للفرانكفونية المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 07 جويلية 2008 بمنطقة الكيبك ( كندا).

شمل برنامج عمل الدورة الاحتفالات المخدلة للذكرى 400 لتأسيس مدينة كيبك (Québec).

- " مسار برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط " عرضه البرلماني السيد السفير Alain Le Roy
- لبنان بعد الانتخابات الرئاسية
- مسألة إرسال وفد إلى غزة وسيدروت
- سياسات الهجرة واحترام حقوق الإنسان.

## الدورة السنوية 17 للجمعية البرلمانية

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان حمد بوخالفة وبابا مد في أشغال الدورة السنوية 17 للجمعية البرلمانية لـ OSCE المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 29 جوان إلى 03 جويلية 2008، بأستانا العاصمة الكازاخستانية.

تدارس البرلمانيون المشاركون موضوع س الشفافية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: تحديات المراقبة البرلمانية لقطاعات الأمن " . كما ناقشوا مواضيع أخرى منها: الملاحظة الانتخابية، التبادل التجاري الحر في المنطقة المتوسطة، التطور التجاري بين أمريكا الشمالية وأوروبا، تسيير المياه في فضاء OSCE، محاربة الاستغلال الجنسي للأطفال، العنف الممارس ضد النساء.

إضافة إلى مواضيع أخرى تخص أفغانستان، تداعيات مفاعل تشرنوبيل وغيرها مما اعتاد برلمانيو المنظمة الاهتمام به.

## الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

### دورة الربيع للجمعية

شارك وفد عن مجلس الأمة ترأسه السيد مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة وعضوا مجلس الأمة السيدان محمد مباركي ورشيد عساس، في اجتماعات دورة الربيع للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة ببرلين (ألمانيا) خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 27 ماي 2008.

وقد ناقش أعضاء الجمعية البرلمانية لـ حءش في اجتماعات اللجان الخمس:

- الدرع الصاروخي،
- القدرات الحالية والمستقبلية للحلف
- إسهامات الدول الغير الأعضاء في عمليات الحلف،
- الأمن الطاقوي والبيئة،
- الأمن في البلقان،
- مخاطر الأسلحة النووية
- بالإضافة إلى مواضيع اقتصادية ومواضيع تخص علاقة الدين بالدولة .

## الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للعام 2008

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة: - غريبال رشيد، عضو مجلس الأمة - بوناح كمال ، عضو مجلس الأمة - مخلوفي محمد، عضو مجلس الأمة - بلحاج بوشيش، عضو مجلس الأمة في أشغال المرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للعام 2008 والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 27 جوان 2008 بستراسبورغ ( فرنسا).

للعلم فإن البرلمان الجزائري يرتبط بعلاقات متميزة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وتتجسد في تبادل الزيارات وتنسيق المواقف حول المواضيع التي تهم الجانبين.

## الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية: اجتماع اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان

شارك السيد محمد بن جديدي، عضو مجلس الأمة، في أشغال اجتماع اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية (APEM) يوم 30 جوان 2008 بمقر البرلمان الأوروبي (بروكسل). تم خلال الاجتماع انتخاب مكتب اللجنة ، كما تبادلوا وجهات النظر حول المواضيع التالية:



بحدور رفيع المستوى ..

## مجلس الأمة يتيح منبراً «الأمير عبد القادر فكرياً للحديث عن:

أستهل حديثي بإسداء خالص الشكر للباحثين المشاركين في هذا الملتقى الذي يصادف موعده الذكرى المئوية الثانية لميلاد الأمير عبد القادر. إنكم، من خلال أعمالكم، التي حرصتم فيها على تناول جانب متميز من حياة الأمير، ستقدمون شهادة قيمة على عطائه في مجال حقوق الإنسان في رحاب وطنه، ثم خارجه حين كان في المنفى القسري. قبل مائتي سنة خلت، ظهر بأرض الجزائر رجل خبر من الحياة أوجها عدة. كان محاربا وسياسيا ومؤسس دولة وشاعرا وفيلسوبا وكاتبا ومفكرا. وقد جعلت كل هذه المسارات المتقاطعة وكل هذه المحطات كما وصفها هو نفسه من الأمير عبد القادر حكيما بالمعنى الأول القديم للعبارة: أي رجلا يعتبر التسامح أم الفضائل.

لئن عدُّ الأمير واحدا من عظماء أبطال هذا الوطن، فذلك لأنه كان مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة فضلا عن خوضه كفاحا طويلا وبطوليا ضد الغزو الفرنسي. لقد أضحى الأمير شخصية ذائعة الصيت في الجزائر وعبر أصقاع العالم بفضل الدورين اللذين اضطلع بهما كرجل سياسة محنك وكمحارب لا يشق له غبار. من ثمة، أهنئكم بتناولكم مسعى الأمير عبد القادر في المجال الإنساني بالدراسة والنقاش، أولا من حيث إن هذا المسعى تفوق أهميته ما قد يخطر على



بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الأمير عبد القادر، نظم مجلس الأمة يومي 24 و25 ماي 2008 بمقره، ملتقى دولي حول "الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان، منظور الأمم ومنظور اليوم".

بحضور رئيس مجلس الأمة وعدد من الشخصيات التاريخية والسياسية بالإضافة إلى أساتذة جامعيين وباحثين جزائريين وأجانب، افتتحت أشغال الملتقى الدولي حول الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان برسالة وجهها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة للمشاركين في الملتقى قرأها السيد محمد علي بوغازي، مستشار لدى رئاسة الجمهورية هذا نصها:



## وحدة الإنسان

المعسكرات، مستبقا بذلك نصوص جنيف التي تم اعتمادها في 1929 وفي 1949.

لم يكن الأمير من رواد حقوق الإنسان في بلده فحسب، بل كان كذلك في منفاه سوريا.

وإذا اختار لنفسه موقف حماية الأقليات، فقد وقف الأمير موقف واسطة خير في المواجهات العنيفة التي وقعت بين الطائفتين المسلمة والمسيحية. وبمساعدة بعض المقربين والأوفياء الذين قام بتسليحهم تحت وطأة الظرف، نجح في إنقاذ آلاف المسيحيين من الموت، معرضا في ذلك حياته وحياة رفاقه للخطر.

وقد جلب له هذا العمل التاريخي عرفان الملوك المسيحيين آنذاك الذين أغدقوا عليه بالأوسمة والهدايا.

وفي رده على رسالة من أسقف الجزائر الأب بافي، وكانت محملة بالمدح والثناء، كتب الأمير: « إن ما فعلناه من بر تجاه المسيحيين إنما كان من وحي الإخلاص للإسلام واحترام حقوق الإنسان ».

إنني لعلى يقين من أن مداولاتكم ستسلط مزيدا من الضوء على مساهمة الأمير عبد القادر في المجال الإنساني.

البال، ثم لأنه ليس معروفا بقدر ما هي معروفة إنجازاته ومهاراته السياسية أو العسكرية. ثمة طرق لا تحصى ولا تعد للإتحاف بإنجازات الأمير. وأنتم اخترتم، في هذا اللقاء، التطرق إلى الأمير وحقوق الإنسان. إن الأمير قد قام ابتداء من سنة 1837، أي قبل اتفاقية جنيف بكثير بتحديد مفهوم حقوق المستضعفين والمغلوبين والأسرى وجرحى الحرب والسجناء وتقنينها، الحقوق التي كانت غير معروفة في زمن الحرب ذاك الذي عاش فيه.

وحسب العديد من الشهادات المتطابقة، باشر الأمير، ابتداء من 1843، صياغة مرسوم وطني يتناول طرائق الحرب، مرسوم يمنع على جنوده المساس بكرامة الأسرى وبسلامتهم الجسدية. وقد قيد هذا القانون العسكري الذي كان يحظر تعذيب الأسرى من الأعداء وقتلهم، في ميثاق هيئات حظي بدوره بموافقة أغلبية زعماء العشائر وممثلي هيئات الدولة الجزائرية آنذاك. وقد كانت هذه المبادرة سابقة لإتفاقية جنيف التي تم تبنيها سنة 1864.

كان القانون المذكور يفرض احترام حقوق الأسرى الروحية بحيث كان يرخص بإيفاد القساوسة إلى



## .. إخماده لحرب صليبية بالمنطقة

في حين ألقى الأستاذ كلوفيس مقصود محاضرة تحت عنوان «الأمير عبد القادر مرحلة التمهيد للفكر القومي العربي المعاصر» تحدث فيها عن واقع الوعي القومي العربي وحالة التشرذم التي تعاني منها الأمة العربية، مؤكداً أن إرث الأمير عبد القادر بإمكانه أن يعيد للأمة العربية وحدتها ويقضي على الصراعات الطائفية التي نشهدها حالياً في ظل وضع عربي مفكك يعيش على وقع غياب التواصل بين الأجيال .

## ميثاق حقوق وكرامة الأسرى قبل معاهدة جنيف ..

في حين دعا السفير إدريس الجزائري في محاضرة بعنوان ز الأمير عبد القادر وحقوق الإنسان " إلى إحياء تراث الأمير عبد القادر في ما يتعلق بالدفاع عن حقوق المظلومين بغرض مواجهة الأفكار المدمرة التي راجت في العالم اليوم بسبب فكرة صدام الحضارات، مؤكداً أن إنتاج الأمير الفكري يقدم إجابات شافية للتحديات الراهنة، كما توقف إدريس الجزائري عن مقارنة الأمير عبد القادر لمفهوم حقوق الإنسان من خلال تأسيسه لميثاق حفظ حقوق وكرامة الأسرى سابقاً في ذلك معاهدة جنيف التي لم تتأسس إلا في 1864 .

استُهلّت أشغال الملتقى بالمحاضرة الأولى للدكتور بوعلام بسايح، رئيس المجلس الدستوري التي كانت تحت عنوانز عبد القادر في دمشق وإنقاذ اثني عشر ألف مسيحي " استعرض خلالها مساهمة ودور الأمير عبد القادر في إطفاء نار الفتنة التي اشتعلت بين المسيحيين والمسلمين في دمشق عام 1860 أو ما يعرف بأحداث دمشق وجبل لبنان، وإنقاذه لـ12 ألف مسيحي من موت أكيد، مبيناً في محاضرته حنكة الأمير وشجاعته وإبعاد المنطقة من أزمة كانت ستعصف بها.

مؤكداً في الأخير أنه لولا العمل البطولي الذي قام به الأمير عبد القادر لإخماد تلك العاصفة، لكانت ستعرف تلك المنطقة سلسلة من الحروب الصليبية وكانت منطقة الشرق الأوسط ستغرق في موجات من العنف بلا انقطاع.

واصلت أشغال الملتقى الدولي حول الأمير عبد القادر بمداخلات لأساتذة جامعيين جزائريين وجانب وشخصيات سياسية تجدونها كاملة في العدد 20 من مجلة الفكر البرماني .

## وقفه ترحم على روح الأمير عبد القادر بمقبرة العالية

قام المشاركون في الملتقى الدولي حول الأمير عبد القادر الذي نظمته مجلس الأمة تحت شعار "الأمير عبد القادر و حقوق الإنسان بين منظور الأمس و اليوم" وقفه ترحم على روح الأمير يوم الأحد بمقبرة العالية (الجزائر العاصمة). وخلال هذه الوقفة التي تندرج في إطار إحياء الذكرى الـ125 لوفاة الأمير عبد القادر قام رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح و وزير المجاهدين السيد محمد شريف عباس إلى جانب ممثلي مؤسسة "الأمير عبد القادر" بوضع باقة من الزهور على قبر الأمير عبد القادر وقرأوا فاتحة الكتاب على روحه.



الأيام الدراسية البرلمانية للدفاع الوطني

# «الدفاع الاقتصادي» ما هو.. وما هي آليات تحقيقه؟



ويذكر أن اللجنة كانت قد بادرت سابقا إلى تنظيم أيام دراسية برلمانية حول مفهوم الدفاع شملت المواضيع التالية : من أجل نقاش مواطني حول الدفاع الوطني، مفهوم الدفاع الوطني ، مفهوم الدفاع المدني .

السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ألقى كلمة في افتتاح أشغال الطبعة الرابعة للأيام والتي حضرتها عدة شخصيات وطنية من بينها وزراء وضباط سامون في مؤسسة الجيش وخبراء وباحثون - جاء فيها :

الدفاع الاقتصادي إستراتيجية أصبح من الضروري اعتمادها بمعية الدفاع العسكري والمدني لتحقيق أمن أي دولة من الدول في ظل الأزمات الاقتصادية التي يعرفها العالم من حين لآخر والتي أصبحت تزعزع استقرار عدد كبير من الدول النامية

كان هذا موضوع الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة للدفاع الوطني التي نظمتها لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة يومي 07 و08 جوان 2008 والتي جاءت باسم الفقيه عبد الحميد لطرش الرئيس السابق للجنة الدفاع الوطني .



## الدفاع الوطني ليس عسكريا فحسب

ومنطلقون من هذا الفهم لموضوع الدفاع الوطني إرتائنا تنظيم هذه الأيام الدراسية عن الدفاع الاقتصادي مع إدراكنا بصعوبة وحساسية الموضوع. لكن نوعية المشاركين ومستوى النقاش الذي سوف يطبع ولا شك أجواء هذا اللقاء لهي من بين العوامل التي تجعلنا نرتاح سلفا للنتائج الإيجابية التي ستتوصل إليها أشغال هذه الأيام الدراسية وتدعم مسعانا الرامي إلى مواصلة وتعميق التفكير في مختلف أوجه الدفاع الوطني.

خاصة وأن المسعى المذكور يسير في الاتجاه الذي دعا إليه فخامة رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى الـ 53 لاندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، حين قال: "...حتى يتسنى لبلادنا التمكن من حيازة جهاز دفاع مقتدر وعصري قادر على صيانة حدود البلاد وحماية اقتصادها وصيانة سيادتها..."

فإنه يتوجب فتح نقاش معمق حول مفهوم (الدفاع الوطني) يحظى بأكبر إجماع من شأنه أن يحقق بشكل تدريجي ثقافة حقيقية للدفاع الوطني. أيتها السيدات، أيها السادة،

يعد موضوع الدفاع الاقتصادي إلى جانب الدفاع العسكري والدفاع المدني أحد الركائز الثلاث الهامة للدفاع الوطني. إنها مواضيع حساسة وفي نفس الوقت معقدة وهي لذلك تتطلب الوقت والإحاطة وخبرة المختصين...«وهذا ما نعمل على تحقيقه اليوم بمساعدة ذوي الاختصاص والخبرة»....

«وإني منطلقا من هذا الإدراك بحساسية الموضوع فلن أسمح لنفسي بالخوض في عمقه أو الدخول في تفاصيله التي هي من اختصاص المختصين من أمثالكم»....

غير أن هذا الاحتراز لا يحول دون المخاطرة بإبداء بعض الأفكار الأولية والملاحظات العامة. كمساهمة تلزمني وحدي لا غير...

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كان موضوع الدفاع الاقتصادي بالماضي لم يغب عن بال واضعي التصورات المستقبلية لسياسات البلاد في المجالات السياسية الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالأمن الوطني...فإن المقاربات المستقبلية أصبحت التصورات المستقبلية - بإعطاء عناية أكبر للدفاع الاقتصادي،

خاصة وأن نظام العولمة المتوحشة المدعوم بمبادئ العلاقات الدولية (الواجبة المراجعة) قد غيرت جذريا محيط ونمط التعامل الدولي...وقد برز ذلك على الخصوص خلال العشريتين الأخيرتين.

إنه محيط تميز للأسف الشديد بالاستقرار واللاوضوح في رؤية المستقبل. محيط دولي تسوده المضاربة والانفراد بالقرارات الأحادية الجانب التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية وتعد أوضاعها غياب

أود في البداية أن أرحب بكم جميعا سيداتي سادتي، وأشكركم على تلبيتكم الدعوة للحضور والمشاركة في فعاليات أشغال هذه الأيام الدراسية البرلمانية حول الدفاع الوطني والتي خصصناها هذه المرة للدفاع الاقتصادي.

كما أود أن أستغل المناسبة لكي أعبر عن كبير عرفاننا لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة على تكرمه برعاية فعاليات هذه الأيام الدراسية البرلمانية.

ولا يفوتنا أن نقف والوقت مناسب لحظة تأمل ووفاء وتذكر ودعاء لأخيونا وزميلنا المرحوم عبد الحميد لطرش، الرئيس السابق للجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، طيب الله ثراه، إنها وقفة عرفان لرجل كان وراء قيام وتثبيت وتنظيم هذه الأيام الدراسية ضمن نشاطات مجلس الأمة.

وإننا نقدر لجهد الرجل وأعماله الجليلة ضمن الهيئة وخارجها قررنا تسمية هذه الطبعة باسم المرحوم عبد الحميد لطرش، كعربون محبة وعرفان،

إننا نوجه كبير عرفاننا لمؤسسة الدفاع الوطني التي تعاونت معنا من أجل إنجاح فعاليات هذه الأيام الدراسية:

لقد أضحت الأيام الدراسية البرلمانية حول الدفاع الوطني تقليدا مكرسا يحرص مجلس الأمة على انتظام عقد فعالياته.

نشاط يسعى المجلس في إطار مساعيه الرامية إلى فتح أبوابه على المجتمع وتكريس مبدأ الحوار المواطن مع مكوناته الاجتماعية المختلفة وفي شتى الميادين.

كما أن الاهتمام الذي ولدته الأيام الدراسية حول الدفاع الوطني أظهرت لنا وجود تعطش حقيقي لهذا الشكل من أشكال الحوار ولهذا النوع من المواضيع.

وأن الاهتمام هذا هو الذي قوى بالواقع من حرصنا على الموضوع وشجعنا على مواصلة الجهد في هذا المجال.

ولقد شكل النقاش الذي دار حول مفهوم الدفاع الوطني من البداية إجماعا واضحا بل هو بلور توجهها جديا يدعو إلى ضرورة إعطاء مفهوم الدفاع الوطني طابعا شموليا بحيث لا يبقى محصورا في جانبه العسكري.

بل يتعداه إلى أبعاد أخرى قد تبدوا أخرى قد تبدو متداخلة ومتصلة مباشرة بالواقع اليومي للجزائريين، كمواضيع البيئة والكوارث الطبيعية وأمن المواطن وأيضا الاقتصاد.

إنها مواضيع في غاية الأهمية والتنوع ولكنها تدخل في صميم موضوع الدفاع الوطني.



الاقتصادي بطريقة شاملة ومندمجة في القطاعات الاستراتيجية.

بالتبع ليس مطلوباً منكم ، سيداتي ، سادتي ، إعداد استراتيجية دفاع اقتصادي في هذين اليومين الدراسيين... لأن في هذا الطرح قد يبدو للمتبع والمختص عدم جدية وعلمية المطلب.

إن ما ندعو إليه في هذه الأيام الدراسية هو البحث وإعطاء التصورات الكفيلة بتهيئة الأرضية الخاصة بتحديد مفهوم الدفاع الاقتصادي والتنبيه إلى النقائص الموجودة في سياساتنا وقوانيننا السارية المفعول والتنبيه إلى ضرورة اقتراح الصيغ التي تساعدنا على مساندة التحولات الحاصلة حولنا وحماية مصالح بلادنا الاقتصادية... وإذا ما توصلت دراساتكم وأعمالكم إلى تحديد العناصر المساعدة على صياغة مثل هذه الاستراتيجية وجعلها تتماشى مع مشروعنا المجتمعي واستراتيجيتنا التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

أقول إذا ما وصلتم إلى تحقيق ذلك تكونون قد حققتم نتيجة جد هامة. في النهاية نقول :

إن الأيام الدراسية البرلمانية المخصصة للدفاع الوطني ستكون قد بلغت غايتها إذا ما هي ساهمت (بقدر الإمكان) في غرس ونشر جذور ثقافة الدفاع الاقتصادي التي يسعى الجميع إلى بلوغها....

في نهاية هذه الكلمة لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكافة الأساتذة والخبراء وذوي الأيام ، والشكر والعرفان موصولان لكافة أعضاء لجنة الدفاع الوطني في مجلس الأمة واللجنة العلمية والتحضيرية وإدارة وإطارات وموظفي مجلس الأمة وعمال مجلس الأمة على حرصهم وتفانيهم المتواصل لإنجاح هذه التظاهرة الفكرية الهادفة ، وللجميع كامل التوفيق والسداد.



الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة  
مناسبة تكريم وعرهان للمرحوم عبد الحميد لطرش

آليات ضبط وتنظيم الأسواق المالية ، وهي كلها عوامل تتسبب في هشاشة واهتزاز الإقتصادات الوطنية...

أمام هذه الفوضى التي أصبحت تخيم على الاقتصاد العالمي وتتسبب في شحن الأجواء السياسية العالمية وتضاعف من المخاطر المهددة للسلم والاستقرار ، نقول أن حماية الإقتصادات الوطنية أصبحت اليوم - نتيجة كل ذلك - مطلباً حيوياً لتأمين الأمن الوطني وتوفير الاستقرار للدول السائرة في طريق النمو التي عادة ما تكثُر فيها المصاعب الناجمة عن ضعف بناها الهيكلية وبعد هذه الدول عن مراكز قرار الاقتصاد الدولي... وعدم قدرتها على التأثير في توجهاته وتوجهات النظام الاقتصادي والمالي العالميين.

إن أزمة الغذاء العالمية التي نعيش فصولها اليوم والتي أصبحت تززع استقرار وسلامة وانسجام عدد كبير من البلدان النامية لهي ظاهرة ذات دلالات خطيرة وهي تؤكد حقيقة ضعف وهشاشة اقتصادات الدول ، وتؤكد ضرورة وأهمية الدفاع الاقتصادي وضرورة إعطائه مكانته المستحقة في استراتيجية الدفاع الوطني...

أيها السيدات ، أيها السادة ،

إن الموضوع الذي نعالجه اليوم وفتحت النقاش فيه يأتي حقا في وقته.

وإن النقاش الذي نجره هو نقاش مفيد ويأتي في وقته خاصة أن الموضوع أصبح موضوع انشغال الجميع وفي كل قارات العالم... وبالنسبة لنا فإننا نعتقد أن الأيام الدراسية هذه سوف تكون انعكاسا لما يدور من نقاشات عبر العالم وتعطينا الفرصة لطرح الأسئلة والانشغالات التي تشغل بالنا جميعا. لهذا فإن المطلوب منا في هذه الندوة هو تحديد مفهومنا لمبدأ الدفاع الاقتصادي :

فماذا يعني الدفاع الاقتصادي في ظل أجواء حرب اقتصادية كل المؤشرات تؤكد أنها ستطول؟

المطلوب ، سيداتي ، سادتي ، أيضا هو السعي إلى حصر نقاط ضعف وقوة سياستنا الاقتصادية والاجتماعية وتقدير التهديدات والمخاطر الحقيقية والمحتملة فيها وبالمقابل جرد إمكاناتها في هذا المجال والتنبيه إلى ضرورة تجنيد الوسائل ( المتوفرة ) والكفيلة بتحريك الآلة الاقتصادية واقتراح الصيغ العملية التي من شأنها إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة قصد التجاوب مع الاحتياجات الأساسية للمواطن وفي كافة الظروف...

كيف لنا أن نضمن سير آلتنا الاقتصادية والاجتماعية بشكل دائم وفي ظل مناخ اقتصادي ومالي دولي صعب؟

إن ما هو مطلوب منا أخيرا هو كيف لنا أن نرى ونختار أي الآليات القانونية والمؤسسية التي نعتمدها لكي ننظم أو نزيد في تنظيم دفاعنا



الانشغال من خلال رفض تمديد التشريع السابق باسم السيادة.

مضيفاً أن تطبيق هذا الاستثناء سمح للسلطات العمومية برسم أطر تصور الدفاع الاقتصادي بشكل براغماتي خاصة وأن دستور 76 شمل الأساس القانوني لهذا المفهوم .

اختتمت أشغال الأيام البرلمانية الرابعة للدفاع الوطني بالنادي الوطني للجيش بإصدار عدة توصيات.

الاقتصادي عرفت أشغال اليوم الأول للأيام البرلمانية تدخل عدد من أساتذة القانون بجامعة الجزائر حيث أوضح السيد أحمد لعرابة بأن مضمون مصطلح الدفاع الاقتصادي كان ولا يزال خاضعا للتغيرات التي ترافق التحولات الرئيسية التي تأثر على حياة الدول.

وفي تطرقه إلى الترسانة القانونية سجل السيد لعرابة غياب نص قانوني وضعي ذا بعد شامل متعلق بالدفاع الاقتصادي .

أما الأستاذ وليد العقون معيد بمعهد الحقوق لجامعة الجزائر فقد أكد أن فكرة الدفاع الاقتصادي قديمة نوعا ما في الجزائر مذكرا بقانون ديسمبر 1962 الذي كان يحمل هذا

السيد صويلح بوجمعة ألقى كلمة رحب من خلالها بالسادة الحضور والمشاركين متمنيا لهم التوفيق في أشغالهم.

من جهته السيد مصطفى شلوفي رئيس لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة تحدث في كلمته عن مختلف الجوانب التي أحاطت بتنظيم هذه التظاهرة كما تمنى للمشاركين التوفيق خلال أعمالهم.

هذا وقد عرف اليوم الأول من الأشغال إلقاء محاضرات وتدخلات تناولت مفهوم الدفاع الاقتصادي وألياته والجانب القانوني لهذا الموضوع.

مداخلة السيد محمود خوذري وزير العلاقات مع البرلمان جاءت تحت عنوان "أليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية" حيث أوضح السيد الوزير في تدخله أن هذه الآليات تتمثل في السياسات والاستراتيجيات العمومية الضرورية لتوفير الموارد والقدرات التي تضمن المعيشة اللائقة للمجتمع والاستعمال العقلاني لها والمحافظة عليه وتنميتها لكي تكون بديلة لاقتصاد المحروقات.

ومن جهته ألقى السيد نيكولا سركيس الخبير الاقتصادي الفرنسي محاضرة تحت عنوان : "التحولات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية على الجزائر" حيث دعا من خلال هذا التدخل الدول المنتجة للنفط إلى بناء سياسة دفاع اقتصادية قوية قادرة على مواجهة كل أنواع الغزو الذي تمارسه الدول المستهلكة ولا يكون هذا حسب السيد سركيس إلا بتنمية مصادر طاقة بديلة للغاز والبتترول التي تعتبر مواد نافذة لا محالة.

وفيما يخص الإطار القانوني لمضمون الدفاع

### أهم التوصيات :

**العمل على إصدار فعاليات الأيام البرلمانية الرابعة والأيام البرلمانية السابقة للدفاع الوطني وكذا أشغال الملتقى الدولي للأمن والعمولة الذي نظمه مجلس الأمة في شهر ماي 2002 ، حتى تتمكن الشريحة المثقفة من طلبه وباحثين من الاستفادة منها .**

وكان السيد مصطفى شلوفي رئيس لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة قد ألقى كلمة اختتام الأشغال حيا فيها تدخلات المشاركين التي اعتبرها ثرية متنوعة ومفيدة .

كما أضاف أن أيام الدفاع البرلماني أصبحت جزءا من النشاطات العادية لمجلس الأمة ولجنة الدفاع الوطني والتي يعود الفضل في إنشائها للفقيه عبد الحميد لطرش عضو مجلس الأمة السابق والرئيس السابق للجنة الدفاع الوطني للمجلس ولدعم من السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ، وبتشجيع من السلطات العليا للبلاد وعلى رأسها السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئيس الجمهورية ومؤسسة الجيش الوطني الشعبي على مساندتها التامة .

كما ذكر السيد مصطفى شلوفي بالأهداف المتوخاة من تنظيم هاته التظاهرة والمتمثلة في الوصول إلى نقاش وطني حول قضايا وطنية ، نقاش يخرج بتوصيات وتوجيهات تفيد لا محالة في انتاج السياسات الأمنية على جميع الأصعدة : الاقتصادية الأمن الغذائي الأمن الطاقوي ، الأمن البيئي هاته القطاعات التي تهم الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى .

**تدخلات المشاركين في هذه التظاهرة الفكرية يستطيع القارئ الاطلاع عليها كاملة في الأعداد القادمة من مجلة «الفكر البرلماني» .**



# مفهوم الدفاع الاقتصادي



الوطني والأجنبي من خلال سياسة الخوصصة والشراكة التي طبقت في إطار برنامج الإصلاحات .

وقد تم اللجوء إلى هذه السياسة التي بدت للوهلة الأولى صعبة وقاسية ، بعد إدخال تغييرات جذرية على القوانين والتنظيمات التي كانت تحكم المؤسسات الاقتصادية بما فيها الموانئ والجمارك، وذلك بهدف تكييفها وجعلها تتماشى مع القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

والملاحظ أن المفهوم الجديد لحماية الاقتصاد الوطني يفرض عليه التطور والتكيف بسرعة لضمان الاستمرار والبقاء في عالم اقتصادي لا يجعل الضعف وسوء التسيير والإهمال .

وإن كان هذا التكيف الذي أدخلته الإصلاحات ويفرضه التعامل الخارجي مهما وضروريا للإندماج في الاقتصاد العالمي ، فإنه لا يكفي وحده، بل لابد أن يرافقه تطور في الإنتاج و تغيير في الذهنيات المسيرة للمؤسسات الاقتصادية ، لكن هناك مخاوف كبيرة من عجز هذه المؤسسات عن تحقيق هذا الهدف المنشود، فخبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أكدوا أكثر من مرة أن النمو الذي سجل في عدة قطاعات لا يكفي وحده لمواجهة التحديات المطروحة على الاقتصاد الوطني بصورة عامة والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص .

ووصولاً إلى النهوض به وإنعاشه وتحضيره للمنافسة على الصعيد الداخلي والخارجي، وهذا هو لدفاع الاقتصادي.

وهذا المعنى ، أشار إليه ، رئيس مجلس الأمة ، السيد عبد القادر بن صالح في الكلمة التي ألقاها في اليوم البرلماني الذي نظم بمقر المجلس يومي 7 و 8 جوان 2008 تحت عنوان "الدفاع الاقتصادي" مبرزا الأهمية التي تكتسبها حماية الاقتصاد وخاصة بالنسبة إلى الدول النامية ، حيث تمثل مطلباً حيويًا لضمان أكمُن واستقرار هذه الدول .

فحماية الاقتصاد الوطني انطلاقاً من الإجراءات المتخذة في مجال الإصلاحات هي غاية للجزائر وطلب أبنائها قصد تحسين أوضاعهم الاجتماعية وترقية مستوى المعيشة بصورة عامة .

## التكيف الذي يعني الحماية أو الدفاع

انتهى المفهوم التقليدي للحماية الاقتصادية أو حماية الإنتاج الوطني عن طريق ترسانة كبيرة من القوانين والتقييمات والأوامر والمراسيم أو بواسطة الممنوعات والنواهي ، كما هو الحال في ميدان الاستيراد والتصدير أو بعبارة أدق في مجال الجمارك عن طريق الحقوق الجمركية أو المرسوم، هذا النوع من الحماية انتهى بمجرد انفتاح الاقتصاد لوطني على القطاع الخاص

إذا كانت السياسات الاقتصادية والاستراتيجية الوطنية والبرامج الإنمائية تشكل أهم الآليات التي يركز عليها الدفاع الاقتصادي ، فإن الإصلاحات الاقتصادية تمثل الإطار العام لهذا الدفاع .

وانطلاقاً من هذا المعنى ، فإن الجزائر سهرت ولا تزال على وضع الاستراتيجيات الضرورية والمخططات وبرامج الإنعاش والنمو لمواجهة مختلف التحديات الحالية والمستقبلية ، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تفرضها العولمة ، ويندرج هذا المسعى كله ضمن البرنامج الإصلاحى الشامل الذي بادرت به الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي .

وبغض النظر عن إحرارات وانعكاسات هذا البرنامج على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى فإن آثاره الإيجابية بدأت تظهر على مستوى بعض القطاعات والفروع والأنشطة الاقتصادية وكذلك على مستوى سلوكيات المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة كما أحدث هذا البرنامج الذي يتضمن ويهدف في آن واحد إلى الدفاع الاقتصادي تغييرات معتبرة على صعيد الذهنيات والعقليات، وخاصة بالنسبة إلى ذهنيات وعقليات مسؤولي هذه المؤسسات .

وبهذا المفهوم، فالإصلاحات التي باشرتها الجزائر ، منذ عدة سنوات ، وبدأت تؤتي ثمارها تسمى الاقتصاد الوطني ، انطلاقاً من تكييفه مع المستجدات الحاصلة على المستوى الدولي

# الأمن عن طريق الحوار



شمال الأطلسي أو حتى فضاء الإتحاد المتوسطي مستقبلا على شرط أن يكون هذا الحوار مقرونا بمبادئ احترام السيادة والمسؤولية المشتركة وتكافؤ المصالح والاحترام المتبادل، مضيفا أن حلف شمال الأطلسي والجزائر كبلد من دول جنوب الحوض المتوسط ملتزمون بحوار متوسطي واعون بالتهديدات والمخاطر التي يعرفها فضاءنا المشترك وهو حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتطلب منا أجوبة مشتركة وتشاور بشأنها.

وأضاف أن من بين هذه التهديدات هو الإرهاب والجريمة المنظمة والمخاطر البيئية والكوارث الطبيعية والفوارق الاقتصادية والاجتماعية وكذا التطرف وعدم التسامح.

مذكرا في الأخير أنه لا يمكن أن يوجد السلم والأمن الشامل والدائم في حوض المتوسط دون إيجاد حل للنزاعات التي تنخر المنطقة وفي مقدمتها استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المتمثلة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

في حين تعرض السيد كلوديو بيزونير، الأمين العام المفوض لحلف الناتو عن وجود رابطة قوية بين أوروبا ومنطقة حوض المتوسط، مما يجعل المنطقتين تواجه نفس التحدي الأمني وأن هناك تبعية متبادلة بين أوروبا وبلدان حوض المتوسط على الصعيد الاقتصادي، وعليه ينبغي على كل واحد أن يلعب دورا حثيثا حتى لا يصبح البحر المتوسط عائقا أمام التسامح والتفاهم بين

**نظم البرلمان الجزائري بغرفتيه (مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني) وبالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي وبمشاركة الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ندوة حول موضوع "الأمن عن طريق الحوار: دور المؤسسات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي" يومي 16 و 17 ماي 2008.**

افتتحت الأشغال بكلمة للسيد مصطفى شلوفي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، أكد فيها أن انضمام الجزائر إلى مسار الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي كان بكل سيادة وحرية واقتناع بالمبادئ التي يستند إليها هذا الحوار وكون ذلك يتفق مع قناعاتها الخاصة في مقاربتها لمسألة السلم والأمن في الحوض المتوسطي.

وأوضح السيد شلوفي بأن البرلمان الجزائري بتنظيمه لهذه الندوة أراد أن يساهم في التفكير والنقاش حول علاقة الجزائر بدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط ودول الحف الأطلسي من خلال إشكالية السلم والأمن في الحوض المتوسط في سياق متصل بالعولمة وما ينجم عنها من مخاطر وفرص في الوقت واحد.

كما أكد السيد شلوفي التزام الجزائر بالحوار سواء كان ذلك في إطار منظمة الأمن للمجموعة الأوروبية أو مسار برشلونة أو فضاءات أخرى كفضاء 5+5 أو فضاء حلف

إلا أن هذا لا يعني أن معدل النمو المسجل الذي جاء بعد تضحيات اجتماعية كبيرة، لا يفيد هذه المؤسسات في معركتها التصديرية، بل هو مهم بالنسبة إليها، حيث سيدعمها و يشجعها أكثر على مواجهة كافة التحديات بتطوير الإنتاج وتكييفه مع المقاييس الدولية. وهذا ما تهدف إليه الإستراتيجية الصناعية.

## آلية محفزة تستدعي الدعم :

إذا كان المفهوم الجديد لحماية الاقتصاد الوطني يعني التكييف والتطور، فإن ذلك لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي الذي تحت إعادة هيكلته، بل يشمل أيضا الجانب الفلاحي الذي سجل تطورا معبرا بعد عدة سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، هذا الأخير الذي أعطى ثماره الأولى بعد فترة قصيرة من دخوله حيز التنفيذ ميدانيا، إذ بلغ معدل النمو المسجل في السنة الأولى من تجسيده 16 بالمائة و ارتفعت القيمة المضاعفة آنذاك بنسبة 10 بالمائة، كما أنشئ في البداية 171 ألف منصب شغل وكلها نتائج مشجعة على دخول الأسواق الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

والمؤكد، أن هذه النتائج تدعمت بقانون التوجيه الفلاحي الذي تم إعداده خصيصا، وبصورة أساسية لتعزيز هذه النتائج ودعم هذا المخطط.

ويهدف هذا القانون إلى التحكم أكثر في الموارد والآخر بزماد الأمور في ميدان التصدير الذي يعد أحد الانشغالات الكبرى للجزائر في الظرف الراهن، وخاصة وأنها رفعت منذ عقود شعار ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها مازالت لم تحققه بالصورة المطلوبة وكما تريد وتطمح. فالصادرات المسجلة في القطاع الفلاحي بدأت تبعث على التفاؤل إلا أنها غير كافية.

و مع هذا فالنتائج المحققة تعتبر مشجعة في نظر وزير الفلاحة السيد سعيد بركات الذي عبر أكثر من مرة عن الإمكانات المتاحة أمام هذا القطاع للتطور وتحقيق نجاحات في عملية التصدير. كما يمكن الاعتماد عليه في المرحلة الأولى من دخول الجزائر المنظمة العالمية للتجارة الذي صار وشيكا، خاصة وأن الحرب التجارية بين الدول الكبرى الأعضاء في هذه المنظمة تركز دائما على الفلاحة والدعم المقدم لها، لاسيما الإتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

لذا فالاهتمام بهذا القطاع بات أكثر من ضرورة، وهو أمر حيوي واستراتيجي، خاصة في هذا الظرف المتميز بهشاشة النتائج المسجلة في القطاع الصناعي واقترب الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة التي لا يقوى على البقاء فيها والصمود فيها إلا أصحاب الإنتاج الجيد أو الأقوى إنتاجا في مختلف الميادين، ومنها الفلاحة. وهكذا فالإصلاحات المنتهجة وكافة الإجراءات المتخذة في إطارها تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الاقتصاد الوطني وتأمين معيشة المواطنين

# وار.



التعاون في إطار الحوار المتوسطي".  
اختتمت أشغال الملتقى باقتراح إنشاء نظام للوقاية من الأخطار التي تهدد المنطقة كما اتفق المشاركون على إقامة لجنة ثنائية بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي لمباشرة حوار بطابع خاص من شأنه أن يحدد حاجيات وتطلعات الطرفين، مؤكداً أن هذا اللقاء شكل مناسبة جد ملائمة لتركيز كل الجهود على هذه المبادرة المشتركة.

لمواجهتها، موضحاً في الأخير أن الجزائر التي انضمت إلى هذا الحوار في سنة 2000 أصبحت شريكاً فعالاً ونشطاً ومعترف به وهي تولي أهمية لعلاقات التعاون والحوار مع حلف شمال الأطلسي ودول الإتحاد الأوروبي.  
بعد أن استمرت أشغال الملتقى بتنظيم ثلاثة مواعيد مستديرة، الأولى تحت عنوان "الحوار المتوسطي: تطور وأفاق" والثانية حول: "دور الهيئات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي"، أما الثالثة فكانت حول

والفاعلين في هذا الحوار.  
أما الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية السيد عبد المجيد بوقرة، فقد أبرز أن الجزائر ترى الأمن والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط مترابط وغير منقسم مذكراً بأن الجزائر مستعدة لتعزيز أكثر لعلاقات التعاون مع حلف شمال الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي. مذكراً أن منطقة البحر المتوسط تتعرض لكثير من التحديات التي تتطلب تضافر الجهود من طرف جميع حكومات وبرلمانات ومجتمع مدني

شعوب المنطقة. خاصة مع تهديدات الإرهاب الذي أصبح يشكل للعدد من الدول الانشغال الأساسي في مجال الأمن.  
مضيفاً في نفس السياق أنه بالرغم من أن الجزائر تعد آخر الدول السبعة الذين انضموا إلى مسار الحوار المتوسطي مع حلف شمال الأطلسي سنة 2000 إلا أنه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يعتبر أول زعيم عربي زار مقر حلف شمال الأطلسي ويعد البلد الذي فرض نفسه كأحد المشاركين الأكثر ديناميكية



## على هامش الملتقى

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 17 جوان 2008، بمقر المجلس السيد Claudio BISOGNIERO، الأمين العام المنتدب للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) المشارك في هذه الندوة.

اللقاء كان فرصة لتثمين مثل هذه اللقاءات المشجعة للحوار بين منظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN) والجمعية البرلمانية للحلف والبرلمان الجزائري حول قضايا الأمن والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط وعلاقات الجزائر مع الدول المنتمية للحلف. وقد تم التركيز على أهمية البعد البرلماني لهذا الحوار لإرساء السلم والاستقرار في المعمورة.

# الخروج من مرحلة التشاؤم .. لا يعني الدخول في مرحلة التفاؤل



في إطار الحلقات الفكرية واللقاءات الدراسية التي ينظمها مجلس الأمة، ألقى السيد كلوفيس مقصود يوم الاثنين 26 ماي 2008 محاضرة تحت عنوان «التحولات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الوطن العربي»، الجلسة نشطها السيد بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجلالية الجزائرية في الخارج.

كلوفيس مقصود بالحالة العاكسة باعتبار أن للعولمة لها تياران متزامنين الأول يعرفنا على بعضنا والثاني يفككنا، لذلك حث الدول العربية على أن تكون أكثر تلاحما لمواجهة هذه العولمة، خاصة وأن العالم يعرف بوادر نشأة نظام دولي جديد متعدد القطبية هو في مرحلة المخاض، لذلك يجب على الدول العربية - يضيف المحاضر - أن تساهم في هندسته والانخراط فيه قبل فوات الأوان، وذلك عن طريق مواكبة التطورات الجارية في العالم باعتبارها سوف تؤثر على حضورنا العربي مستقبلا.

مضيفا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى داخل الهندسة التعددية القطبية العالمية الجديدة، لكن لن تصبح مستأثرة كما هو في الوقت الحالي، منوها في نفس السياق إلى ضرورة استحداث هيئة على مستوى الجامعة العربية مختصة بمهمتها دراسة وإنجاز قراءات مشتركة تعطي رأي شامل حول ما يحصل في العالم بمساعدة الكفاءات الموجودة فيها، باعتبار أن الدول العربية مازالت تستقبل ما يحصل في العالم ولا تساهم فيه، وتعودت أي الدول العربية على إنشاء علاقات عمودية مع الغرب بدل إنشاء علاقات أفقية فيما بينهم.

إلى اغتنام هذه الفرصة من أجل مراجعة آلية العمل العربي المشترك في معالجة الأزمات المتفاقمة وإعادة النظر في تركيبة الجامعة العربية داخليا وخارجيا، وذلك من خلال إعادة ربط العلاقة بين المجتمع المدني وأنظمة الحكم . وذلك بفتح حوار فعال بين جامعة الدول العربية وتنظيمات المجتمع المدني من أجل معرفة مواقف وأراء الشارع العربي قبيل الاجتماعات الرسمية وقبل اتخاذ أي قرار، وهذا الحوار من شأنه - حسب المحاضر- أن يضيف انفتاحا للأنظمة العربية على مجتمعها الأصلي وبالتالي يصبح النظام العربي أكثر تفتحا والشعوب العربية أقل تشنجا.

أما عن الوضعية السائدة في العالم فوصفها السيد

أكد الدكتور كلوفيس مقصود، مدير معهد دراسات الجنوب بواشنطن، أن حل الأزمة اللبنانية وإطفاء نار الفتنة المشتعلة طيلة السنوات في لبنان، ونجاح المساعي العربية فيها بالذات يجب أن تكون مقدمة لعمل عربي مشترك في جميع الميادين، معتبرا إياها مبادرة جيدة يجب تكرارها في حل القضية الفلسطينية والعراقية. مضيفاً أن حل هذه الأزمة قد أخرج العمل العربي من مرحلة التشاؤم لكنه لم يدخل بعد مرحلة التفاؤل.

محذرا في نفس السياق من عواقب الاستمرار في غياب الحل العربي في معالجة المشاكل العربية وتدارك اتساع الفجوة التي سحقت لدول إقليمية بتقرير مصير الدول العربية. داعيا الدول العربية



للتذكير فإن محاضرة السيد كلوفيس مقصود هي الثانية من نوعها، حيث حضر بمقر مجلس الأمة يوم 21 مارس 2006 تحت عنوان «صناعة القرار الأمريكي .. والدور العربي الممكن».



# واقـع، تطـور، آفاق

## ”البريد والاتصالات: يوم دراسي حول:

نظمت لجنة النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية بالمجلس الشعبي الوطني بالتعاون مع معهد التكوين والدراسات التشريعية، يوم 12 ماي 2008، يوما برلمانيا حول موضوع "البريد والاتصالات: واقع- تطور- آفاق" خصص لمناقشة عدد من الإشكاليات والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحساس وذلك بمشاركة عدد من المتخصصين في المجال.



العمومية في إعطاء هذا القطاع الدور الريادي الذي يستحقه في مسار التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتصفية بالتالي ضمن خانة كبريات المصالح العمومية الوطنية

وأوضح نفس المتحدث بخصوص التشريع الوطني في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أنه لا بد أن يواكب التطورات الحاصلة في الميدان حتى يكون في خدمة التنمية والتطور في البلاد.

للإشارة تم نقل النشاطات التي ميزت اليوم الدراسي عن طريق نظام المناظرة عن بعد لجامعات الجزائر وتلمسان وقسنطينة.

بالمناسبة أن القطاع يستعد قريبا لفتح مناقصة عالمية لارسال قمر صناعي لملاحظة سطح الجزائر يسمح بضمان استقلالية التلفزة الأرضية الرقمية.

ومن جهته أكد نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد محمد الصغير قارة في كلمة قرأها باسم رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز زيارى أن الجزائر لم تبق في معزل عن التطور الديناميكي الذي يشهده عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال مما يسمح لها بتبوء المرتبة الأولى افريقيا في مجال استعمال هذه التكنولوجيات هذا ما يترجم ارادة السلطات

في انفتاح اليوم الدراسي، أكد السيد بوجمعة هيشور، وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أن الجزائر تعيش ثورة رقمية وتكنولوجية كبيرة بفضل سياسة التنمية المستدامة التي ينتهجها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وذكر الوزير أن الجزائر قد أخذت نصيبها من هذه الثورة في شتى المجالات وحققت بذلك انجازا لاطالما حلمت به. معددا في هذا الصدد مختلف الانجازات المحققة كشمول استخدام الانترنت 1541 بلدية عبر الوطن، مما يعني أن الفجوة الرقمية قد تقلصت كثيرا في الجزائر.

وأوضح السيد بوجمعة هيشور، فيما يخص الإنجازات المحققة في مجال الهاتف الخليوي أن الفترة الأخيرة قد شهدت قفزة نوعية، بحيث أن عدد المشاركين في شبكة الهاتف تحول من 54 ألف مشترك سنة 2000 إلى 31 مليون مشترك هذه السنة. أما في مجال البريد فإن 5 ملايين ونصف من البطاقات المغناطيسية متداولة حاليا إضافة إلى العمل بالشبابيك الآلية لسحب الأوراق النقدية.

وفي نفس السياق أشار الوزير إلى البرنامج الفضائي الهام الذي هو قيد التحضير والذي يهدف إلى جعل الساتل في خدمة التنمية المستدامة لمكافحة الكوارث الطبيعية. معلنا



# ”تقرير مصير الشعوب شعاع للسلم والتنمية“

الاستعمار في كل مناطق العالم

وطالب السيد صويلح بوجمعة في محاضراته المؤسسات الدولية العمل من أجل ان ترفع اليد عن المجالات الجوية والبرية والبحرية للصحراء الغربية وعدم استغلال موارد وثورات تلك الأراضي التي لازالت تحت الاستعمار

من جهته ابرز إسماعيل دبش أستاذ بجامعة الجزائر في محاضرة ألقاها تحت عنوان حق تقرير المصير حل تاريخي لقضايا تصفية الاستعمار تناقضات المغرب وتراجع عن التزاماته السابقة التي وافق من خلالها على مخطط السلام الاممي سنة 1990 قبل ان يتراجع عليه.

وأضاف الأستاذ دبش في محاضراته قائلا كيف يزعم المغرب السيادة على الأراضي الصحراوية بينما قام هو باجتياحها سنة 1975 وتقاسمها مناصفة مع موريتانيا .

أشغال الجلسة المسائية لليوم الأول للمنتدى عرفت تدخل رؤساء الوفود المشاركة وكذا تنظيم لقاء تشاوري بين المجموعات البرل

مانية الإفريقية المتضامنة مع حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره

للإشارة أثار موضوع الملتقى اهتمام جل البرلمانيين الحاضرين الذين دعوا إلى صياغة إستراتيجية تتضمن مساعي براغماتية لدعم الشعب الصحراوي وذلك لتعدي مرحلة التصريحات المبدئية.

## ما جاء في ختام الملتقى ..

أسس البرلمانيون من عدة بلدان افريقية يوم 28 أفريل 2008، بالجزائر العاصمة كتلة برلمانية افريقية مشتركة للتضامن مع الشعب الصحراوي بهدف المساعدة على استكمال مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية آخر مستعمرة في افريقيا .

طالب البرلمانيون الأفارقة والأوروبيون المشاركون في الملتقى مجلس الأمن الأممي في رسالة وجهت إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد بان كي مون ومجلس الأمن بالتحرك قصد جعل المملكة المغربية تمتثل لتقرارات الشرعية الدولية ويتم تنظيم استفتاء تقرير المصير قصد استكمال المسار التاريخي لتصفية الاستعمار في إفريقيا



وأضاف رئيس المجلس ان هذا المنتدى الهام يحمل دلالة كبيرة ويعبر عن تضامن البرلمانيين ودفاعهم المشروع عن القضايا العادلة وكذا وقوفهم إلى جانب الشعوب المظلومة وتضامنهم مع شعب الصحراء الغربية الذي طالت معاناته وانتهكت حقوقه مما يضع هيئات المجتمع الدولي أمام مسؤوليات أخلاقية وقانونية كبرى ويلزمها باتخاذ التدابير اللازمة للتسريع بتسوية النزاع.

وذكر المتدخل في نفس السياق أن تنظيم هذا المنتدى يؤكد المواقف الثابتة للجزائر في دفاعها عن القضايا العادلة في العالم وترجم إيمانها العميق وإسهامها الفعال في تحقيق الأمن والسلم الدوليين والتزامها الدائم بالشرعية الدولية مما يجعلها لا تدخر جهدا في مناهضة الاستبداد والظلم والتعسف والدعوة إلى إقامة العدل ووضع حد لما يمارس من خرق للأعراف والقوانين الدولية.

وعبر رئيس المجلس عن أمله في أن يحقق المنتدى أهدافه في تجسيد تطلعات شعوب منطقة المغرب العربي إلى السلم والاستقرار وتحقيق التنمية والإسهام في بناء مستقبل الأجيال

وبدوره أكد السيد صويلح بوجمعة رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة في محاضرة ألقاها أن تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير يدخل في إطار المسار الذي انطلق سنة 1960 بالأمم المتحدة لإنهاء

السيد عبد العزيز زباري في كلمة ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية أشار إلى أن تنظيم هذا الملتقى يؤكد المواقف الثابتة للجزائر في الدفاع عن القضايا العادلة في العالم ويطرح إيمانها العميق وإسهامها الفعال في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وأن مناصرة شعب الصحراء الغربية والتضامن معه هو تعبير صادق عن موقف إنساني وقانوني ومؤازرة أيضا لشعب أعزل يناضل من أجل نيل حقوقه في إطار أهداف سامية قوامها العيش بحرية وكرامة.



معتبراً أن أزمة الصحراء الغربية التي طال أمدها لا تزال تشكل توترا في منطقة المغرب العربي وأن حلها مرهون باستئناف مفاوضات السلام بين أطراف النزاع المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وإجراء استفتاء حر ونزيه حول تقرير المصير حسب ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية وبإشراف هيئة الأمم المتحدة.

نظمت الجمعية البرلمانية للصدائة والإخوة الجزائرية الصحراوية بمقر المجلس الشعبي الوطني الملتقى البرلماني الدولي حول "تقرير مصير الشعوب شعاع للسلم والتنمية" على مدى يومي 27 إلى 28 أفريل 2008، تحت رئاسة السيد عبد العزيز زباري رئيس المجلس وبحضور السيد محفوظ علي بابيا رئيس البرلمان الصحراوي والعديد من البرلمانيين من دول افريقية وأوروبية ومن أمريكا اللاتينية.

من تنظيم وزارة العلاقات مع البرلمان  
«البرلمان- المجتمع المدني- الديمقراطية»

## الخصوصيات والتكامل



شكلت العلاقة التي تربط البرلمان والمجتمع المدني والديمقراطية موضع ندوة نظمتها يومي 27 و28 أبريل 2008، وزارة العلاقات مع البرلمان برئاسة السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان، وبحضور السيد العزيز بلخادم السابق، رئيس الحكومة وبرلمانيين وخبراء وطنيين وإيطاليين مختصين في الميدان.

أما على المستوى الدولي فقد لفت السيد رئيس الحكومة الانتباه للدور الذي اضطلع به المجتمع المدني في مناهضة الانعكاسات السلبية للعولمة على ثقافة الشعوب وعلى عناصر هويتها الوطنية وهو ما عبر عنه في مناسبات عدة على غرار اجتماع مجموعة الثمانية.

### إشكالية التمويل والاستقلالية

في اليوم الثاني من أشغال الندوة اعتبر المختص في علم الاجتماع السيد ناصر جابي أن الجمعيات في الجزائر تعيش في السنوات الأخيرة وضعيات هشة وتجنيد ضعيف إضافة إلى كونها تعمل في ظل غياب استراتيجية واضحة فعلى الرغم من كون الحركة الجمعوية في الجزائر متعددة الأبعاد وتمس مختلف المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية إضافة إلى تمثيلها واهتمامها بالفضاءات الحضرية والريفية إلا أنها تبقى تعاني من مشاكل تؤثر على فعاليتها كمجتمع مدني.

من البلدان والتي تجلت مظاهرها في العزوف الشعبي عن الانتخابات.

وأضاف قائلاً إن الظاهرة التي باتت مقلقة تعود إلى عدة عوامل كهيمنة التقنوقراطية في إعداد النصوص التشريعية مما يضعف من دور البرلمان وتزايد التشريعات الخارجية بفعل العولمة وضعف العلاقة بين الناخبين والمنتخبين مما ينال مباشرة من علاقة الثقة بين الطرفين.

وأشار رئيس الحكومة أنه استناداً إلى رأي الخبراء والمفكرين يزداد دور المجتمع المدني الذي يمتلك القدرة على تأطير مختلف شرائح المجتمع التي قد لا نجدها ضمن الأطر التقليدية كالأحزاب مثلاً.

وفيما يتعلق بالجزائر شدد السيد بلخادم على الاهتمام الذي يحظى به المجتمع المدني الذي كان له دور أساسي في الانتخابات الرئاسية السابقة وفي استمرارية تطبيق البرنامج الرئاسي إلى جانب التجنيد الشعبي الذي أظهرته هاته القوة الفاعلة كلما برزت الحاجة إلى ذلك.

أكد السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة السابق، في الكلمة الافتتاحية على الدور الفعال والحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في الحياة السياسية للمجتمعات معتبراً إياه ضرورة لا بد منها لتحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

وأوضح رئيس الحكومة أن إقحام المجتمع المدني في الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى ظهور مفاهيم وصور وأشكال جديدة للديمقراطية مثل الديمقراطية التشاركية والجوارية والتداولية. كما أصبح المجتمع المدني ضرورة لا بد منها ليس فقط لتجاوز نقائص النظام التمثيلي ولكن أيضاً لتحقيق حكم راشد وتنمية مستدامة يدعمها كل المجتمع.

وأكد السيد عبد العزيز بلخادم أن المجتمع المدني كطرف أساسي فاعل في الحياة السياسية على المستوى الوطني أو الدولي ليصبح حقيقة قائمة وفعالية وذات تأثير حاسم خاصة مع بروز نوع من الأزمة في عمل البرلمانات على مستوى العديد

العام مما جعلها تحصد الكثير من الجوائز العالمية كجائزة نوبل مثلا.

كما أنه لا يمكن التغاضي عن الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني التي تتعالى أصواتها للتبديد بالعمولة والمناذية بتأسيس لعلاقات تضامنية حقيقية - يقول السيد باره - مضيفاً أن قوة هذه المنظمات قد دفعت بالمنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة إلى الاهتمام بالتواصل معها في سبيل بناء ديمقراطية تساهمية .

أما الأستاذ الجامعي الإيطالي السيد جيون كارلو قوارينو فقد عرج على تجربة بلاده التي وصفها بالرائدة في مجال تكريس علاقة التواصل بين الإدارة العمومية والمواطن التي اعتمدها منذ سنة 1990 من خلال سن قوانين جديدة فقد شكلت التغيرات الجذرية التي طرأت على هذه العلاقة ثورة حقيقية في هذا المجال تركزت على عنصر الثقة بين الطرفين والحد من الممارسات البيروقراطية إضافة إلى توسيع حيز الدور التساهمي للمواطن في تعامله مع الإدارة العمومية وتكريس حقه في الإعلام.

والمواطن والتخلص من النظام الريعي بهدف الحد من استغلال المال العام.

كما يتعين حسب نفس المتحدث التفكير في سن قوانين جديدة منظمة لعمل الجمعيات على غرار تلك التي كانت موجودة في التسعينات أين كنا أمام إطار قانوني يطبعه التسامح لتنتكس بعدها الممارسات القانونية بفعل الظروف العديدة التي مرت بها الجزائر.

وعلى صعيد متصل قدم المستشار لدى رئاسة الجمهورية السيد عبد الرزاق باره حوصلة لدور المجتمعات المدنية ومساهماتها الدولية مشيراً إلى أن مشاركة المنظمات الجمعوية في مشاريع تهم الصالح العام مكنت من تصور حلول للمشاكل المطروحة وذلك من خلال مناهج تشاركية.

وفي هذا الإطار قدم السيد باره أمثلة للتأثير الذي تمارسه المجتمعات المدنية على الساحة الدولية خاصة المنظمات التي لا يقتصر دورها على التطور العددي والقدرة على النشاط وإنما يتعداها إلى المصداقية والثقة التي اكتسبتها صفوف الرأي

ومن بين النقاط السلبية التي تعوق العمل الفعال للجمعيات البالغ عددها في الجزائر 80 ألف جمعية مشكل التمويل وعدم الاستقلالية المالية عن الدولة وهو ما يحد من قوة اقتراح البدائل والاستقلالية اللتين من المفروض أن يشكلتا أهم القوى لدى المجتمع المدني.

كما توقف السيد جابي عند مسألة ضعف الحياة الديمقراطية داخل الحركات الجمعوية والتي تعكسها الانشقاقات الداخلية التي تشب في هذه الفضاءات يضاف لها حقيقة أن الكثير من هذه الجمعيات ذات طابع غير مستقر لعدم توفرها مثلاً على مقرات ثابتة ومعطيات واضحة.

وتؤدي هذه العوامل السلبية حسب نفس المتحدث في الكثير من الأحيان إلى قصر حياة هذه الجمعيات حيث تختفي 80 بالمائة منها قبل اتمامها العام الأول.

وللرقي بالعمل الجمعوي وفي سبيل استرجاعه لدوره كقوة مشاركة في صنع الاستراتيجيات الوطنية قدم السيد جابي مجموعة من الاقتراحات تتلخص في ضرورة اصلاح العلاقة بين الدولة

## الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج

# روابط - جسور - تضامن

نظم المجلس الشعبي الوطني وعلى مدار يومي 1 و2 جوان 2008، ملتقى حول "الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج"، بجنان الميثاق، حضره أساتذة وباحثين وممثلين عن الجالية الجزائرية بالخارج وممثلين عن مؤسسات الدولة .

أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز زيارى خلال افتتاحه للملتقى أن الحكومة مدعوة إلى اقتراح نصوص قوانين لفائدة الجالية الوطنية المقيمة بالخارج بشكل يسمح تحديد دورها لصالح بلدها الأصلي، كما يتعين على البرلمان التشريع إذا اقتضى الأمر،



مضيفاً أنه من واجب رجال الأعمال الجزائريين المقيمين بالخارج البحث في كيفية المساهمة في تطوير بلادهم .

كما اعتبر رئيس المجلس الشعبي الوطني تحسين وضعية أفراد الجالية المقيمة بالخارج والعناية بظروف معيشتهم واحترام حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية، كلها عوامل ضرورية توازيها ضرورة الفرصة التي ينبغي منحها إياهم ليواصلوا إسهامهم في تطوير بلادهم.

وقد دعا الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج إلى احترام قوانين البلد المضيف وعلى السلطات العمومية الجزائرية أن تدافع على حقوق رعاياها المقيمين بالخارج وأن تسهر على الحفاظ على كرامتهم.

مضيفاً أن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تعد اليوم مبعث فخر واعتزاز، حيث عرفت كيف تثبت بجدارة مكانتها في شتى المواقع والمجالات.

تواصلت أشغال الملتقى بمدخلات عديدة لخبراء وأخصائيين ونواب ودبلوماسيين جزائريين.



## رؤساء بلديات ولاية برج بوعريرج في زيارة لمقر مجلس الأمة



في إطار الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة دوريا على هيئات وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والثقافية، للتعريف بدور ومكانة مجلس الأمة في النسيج المؤسساتي الوطني، قام يوم الأربعاء 21 ماي 2008 رؤساء بلديات ولاية برج بوعريرج بزيارة لمقر مجلس الأمة حيث طافوا بمختلف مرافق المجلس ومصالحه (المكتبة، مصالح التسجيل والبرث وقاعة الجلسات... إلخ)، وقد خصهم في ختام زيارتهم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة باستقبال وتبادل معهم أحاديث بالمناسبة.



## لبنان يطوي صفحة فراغ رئاسي استمر 6 أشهر؛ سليمان رئيساً بـ 118 صوتاً

انتخب مجلس النواب اللبناني قائد الجيش اللبناني ميشال سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية بأغلبية 118 صوتاً وستة أوراق بيضاء، وذلك من أصل 127 صوتاً، إذ ذهب صوت واحد للنايب نسيب لحود وآخر لوزير الخارجية السابق جان عبيد، رغم عدم ترشح أي منهما للانتخاب في جلسة يوم 25 ماي 2008.

وجاء انتخاب سليمان بعد فترة من الفراغ في منصب الرئاسة دام منذ 23 نوفمبر 2007 مع انتهاء ولاية الرئيس السابق أميل لحود. فقد افتتح رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري جلسة انتخاب المرشح التوافقي، قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان، ليبدأ بعد ذلك الاقتراع السري كما ينص عليه الدستور اللبناني. وقد حضر مسؤولون لبنانيون وعرب وأجانب إلى مجلس النواب لمواكبة انتخاب سليمان.



ومن أبرز الشخصيات التي حضرت إلى مبنى البرلمان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، يرافقه وزير خارجيته علي باباجان ووزراء خارجية كل من فرنسا وإيران والسعودية وسوريا ومصر والدول الأعضاء في لجنة جامعة الدول العربية. كما حضر وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، ويذكر أن قطر هي التي رعت الاتفاق الأخير بين مختلف الأطراف اللبنانية والذي من المفترض أن ينهي الأزمة السياسية القائمة في البلاد منذ أكثر من 18 شهراً.

وسيكون سليمان البالغ من العمر نحو 60 عاماً الرئيس الثاني عشر للبنان وثالث قائد للجيش يصل إلى هذا المنصب. وسيخلف سليمان إميل لحود الذي غادر قصر بعبدا في 23 نوفمبر الماضي وظل المنصب شاغراً منذ ذلك الحين في واحدة من أشد الأزمات التي واجهها لبنان منذ اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية.

وأعلن سليمان في تصريحات صحفية أن العنوان الذي يضعه لعهد بعد انتخابه هو "تكريس المصالحة والتفاهم وشدد على أن هذه العبارة تحمل في طياتها الأمن والأمان والاستقرار والازدهار".

ويمثل انتخاب سليمان وإزالة الاعتصام أولى مراحل تنفيذ اتفاق الدوحة بين القوى اللبنانية. وكانت الخلافات بين الفرقاء اللبنانيين قد وصلت إلى حد المواجهات المسلحة في بيروت في الثامن من شهر ماي مما أسفر عن مقتل 81 شخصاً على الأقل. واتفق الفرقاء اللبنانيون في الدوحة على تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً و16 لأكثرية النيابية و11 للمعارضة و3 لرئيس الجمهورية.



وبحسب النتائج الرسمية في أربعة من الدوائر الانتخابية الخمس وتوقعات لنتائج الدائرة الخامسة، فاز التجمع السلفي الإسلامي وحلفاؤه بعشرة مقاعد في البرلمان المؤلف من 50 عضواً، مضاعفاً تقريبا تمثيله في المجلس.

وبشكل عام، فاز الإسلاميون السنة بـ 21 مقعداً، أي إنهم سيطروا على أربعة مقاعد إضافية مقارنة بالمجلس السابق الذي حله أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح في مارس الماضي ودعا إلى انتخابات مبكرة في أعقاب أزمات متتالية بين الحكومة والنواب. أما الحركة الدستورية الإسلامية المنبثقة عن الإخوان المسلمين فقد انحسر حجم تمثيلها إلى النصف مع فوزها بثلاثة مقاعد.

أما الشيعة الذين يشكلون ثلث المواطنين تقريباً، فقد ارتفع تمثيلهم في البرلمان من أربعة نواب إلى خمسة. وجميع النواب الشيعة الفائزين إسلاميون وبينهم النائبان اللذان شاركوا في مارس الماضي في تجمع تأييدي للقيادي في حزب الله عماد مغنية، الأمر الذي كان سبب موجة من التوترات الطائفية، وكان المراقبون توقعوا أن يلعب تنامي المشاعر الطائفية دوراً في الانتخابات.

وفاز الليبراليون وحلفاؤهم بسبعة مقاعد، أي أنهم خسروا مقعداً في البرلمان، فيما خسر الوطنيون الممثلون بكتلة العمل الشعبي بقيادة البرلماني المخضرم أحمد السعدون مقعداً وياتوا ممثلين بأربعة مقاعد.

أما المرشحون القبطيون الذين يضمون إسلاميين ومحافظين موالين للحكومة، ففازوا بنصف مقاعد البرلمان تقريباً، ويضم البرلمان الجديد 22 وجهاً جديداً معظمهم من المناطق القبلية.

## المرأة تفشل والليبراليون يتعثرون

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في الكويت التي جرت يوم 17 ماي 2008 أن الناخبين رسموا خريطة جديدة للواقع السياسي في البلاد وفقاً للدوائر الانتخابية الخمس، أهم ملامحها حصول التيار السلفي المنظم والقبلي على حصة الأسد منها، فيما حافظ التيار الوطني عبر التحالف الوطني الديمقراطي والمتبينين التوجه ذاته على مواقعهم.

ورغم روح التفاؤل التي سادت صفوف أنصار المرأة، الذين توقعوا وصول سيدة إلى البرلمان، لم تنجح أي من المرشحات بدخول الندوة البرلمانية في ثاني عملية انتخابية تشارك فيها المرأة اقتراعاً وترشحاً. كما خسرت الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" نصف مقاعدها، وعززت الشيعة تواجدهم بإعادة "العمامة" عبر النائب حسين القلاف، كما كان لافتاً إحرار مرشحين لم يدخلوا الفرعيات لعدد كبير من الأصوات.

موضحاً أن التحدي الأكبر الذي يواجه البرلمانات الإفريقية يكمن في كيفية تطوير وتأهيل الثروة البشرية لخدمة قضايا الدول الإفريقية.

وأكد ممثلو البرلمانات الإفريقية في هذا المؤتمر الذي دام يومين على الأهمية التي تكتسبها شبكة تكنولوجيا المعلومات في خدمة البرلمانات الإفريقية على غرار شبكة المعلومات التي أنشئت في البرلمانات الأوروبية وأمريكا قبل عشرين عاماً بهدف التعاون في إقامة برلمانات مفتوحة تتبادل المعرفة. كما أبرز المشاركون في هذا اللقاء أهمية هذه الآلية في تبادل الأفكار وفي تعزيز روابط الصداقة والتضامن بين أبناء القارة والتي تتشابه في الكثير من التحديات والمصالح في معركتها نحو التنمية فضلاً عن تعميق الممارسة الديمقراطية في القارة السمراء.

ويذكر أن هذا المؤتمر الذي نظمه مجلس الشعب المصري بالتنسيق مع المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان التابع للأمم المتحدة شارك فيه ممثلو عدة برلمانات إفريقية من بينها البرلمان الجزائري بوفد برئاسة السيد طيب نواري، رئيس لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني.



وطالب الميثاق بضرورة تعاون شبكة المعلومات الإفريقية مع الشبكات الأخرى ذات الصلة في مجال تبادل المعلومات بين البرلمانات الإفريقية والبرلمانات الأخرى على المستوى الدولي.

وقد أكد رئيس مجلس الشعب المصري السيد فتحى سرور على أهمية إنشاء شبكة المعلومات بين الدول الإفريقية وتسخير التكنولوجيا الحديثة والاتصال وتعزيز العمل البرلماني وروابط الصداقة والتضامن بين أبناء القارة

## البرلمانيون الأفارقة يقرون إنشاء شبكة المعلومات لبرلمانات الإفريقية

أقر مؤتمر البرلمانات الإفريقية في ختام أشغاله يوم 05 جوان بالقاهرة إنشاء شبكة المعلومات البرلمانية الإفريقية وكذا ميثاق الشبكة واتفقت البرلمانات على تفعيل الميثاق بعد موافقة عشر دول إفريقية عليه. وأن يكون مقر الأمانة العامة المؤقتة لشبكة المعلومات الإفريقية بصرع وينص ميثاق شبكة المعلومات الإفريقية على مساندة عمل البرلمانات الإفريقية بواسطة إرساء آليات وإجراءات لتبادل المعلومات والأفكار والتجارب والممارسات البرلمانية ودعم التعاون في مجال الخدمات البرلمانية. كما يؤكد الميثاق على دعم التعاون في مجال الخدمات البرلمانية من أجل بناء القدرات وتدريب العاملين والتعاون بشأن تطوير وتنفيذ التكنولوجيا لخدمة الأعمال البرلمانية.



## جورجيا ساكاشفيلي يعلن فوز حزبه بانتخابات جورجيا والمعارضة تشكك

أعلن الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي فوز حزبه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في بلاده يوم 21 ماي 2008 ، فيما شككت المعارضة في هذه النتيجة ووصفتها بأنها مزورة. وقال ساكاشفيلي أمام مجموعة من الصحفيين في زوجته غربي جورجيا إن الانتخابات كانت حرة وشفافة وأعرب عن دهشته من التأييد الكبير الذي ناله الحزب الحاكم في الانتخابات.

وأظهر فرز شبه كامل للأصوات أن حزب الحركة القومية الموحدة حاز على 120 مقعدا برلمانيا من أصل 150 حسب ما صرح به المتحدث باسم اللجنة المركزية للانتخابات زوراب كاشكاشيفيلي، مما سيمنح الحزب نفوذا أقوى في البرلمان عن ذي قبل.

واتهمت المعارضة الحكومة بتزوير الانتخابات ووصف ديفيد جامكريدلز أحد قادة المعارضة ما جرى بأنه "عمل إجرامي" وقال إن الناخبين تعرضوا لعمليات ترهيب من المسؤولين المحليين .

وقالت منظمة الأمن الأوروبي انه بالرغم من حدوث تقدم مقارنة بالانتخابات الرئاسية التي جرت في جانفي الماضي إلا أن شفافية الانتخابات لم تبلغ المستوى المطلوب. وعلقت وزيرة الخارجية ايكيا تكيشيلاشفيلي التي التقت مسؤولين في الإتحاد الأوروبي على الموضوع قائلته انه سيجري التحقيق في الاتهامات بحدوث تجاوزات، وأضافت أنها متفائلة بالبرلمان الجديد رغم تهديدات المعارضة بمقاطعته.

الحدود مع أبخازيا أثناء توجهه للإدلاء بصوته، وطالبت بالتحقيق الفوري في الحادث. غير أن الحكومة قالت إن الرجل قتل في خلاف عائلي، ونفت وجود دوافع سياسية لمقتله. وأبخازيا هي في بؤرة التوترات الشديدة مع روسيا. وتتهم موسكو جورجيا بالاستعداد لغزو أبخازيا حيث يحمل الكثيرون من السكان الجنسية الروسية، فيما تقول جورجيا إن روسيا تستعد لضم المنطقة إليها.

ويسعى الحزب الحاكم للتقارب مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة حيث اعتبر ماثيو بريزا نائب وزيرة الخارجية الأميركية أنه "إذا جرت هذه الانتخابات بشكل حر وعادل فنعتقد أن جورجيا" ستحصل على "دعم كل المجموعة الأوروبية الأطلسية".

أما الأحزاب المنافسة فتتميل إلى تحسين علاقتها مع جارتها روسيا، لكنها تسعى أيضا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وهددت المعارضة بحشد عشرات الآلاف من أنصارها في العاصمة في بداية حملة تطالب بإلغاء هذه النتائج، ولكن لم يشارك في مسيرة احتجاجية نظمت ليلة الانتخابات سوى بضعة آلاف . وأجريت الانتخابات وسط مخاوف من حدوث اضطراب سياسي وازدياد التوتر بين جورجيا وروسيا.

وتتفق المعارضة مع الرئيس ساكاشفيلي في ميوله المؤيدة للغرب إلا أنها تتهمه بالفشل في معالجة مشكلتي البطالة والفساد. كما أنها تشعر بالغضب بسبب نشره قوات مكافحة الشغب لفض احتجاجاتها في العام الماضي، وتقول إن الحكومة برئاسة الرئيس ساكاشفيلي أصبحت لها ميول سلطوية.

وقد شابت يوم الانتخابات أحداث عنف في منطقة أبخازيا الانفصالية ومناطق مجاورة لها. وقد حملت الحكومة الانفصاليين في أبخازيا المسؤولية عن الحادث. وقالت المعارضة أيضا إن أحد ناشطيها قد قتل على



## بروكسل النواب الإشتراكيون بالبرلمان الأوروبي يدعون فرنسا إلى إعادة النظر في عقدها الأوروبي حول الهجرة

ربطت كتلة النواب الاشتراكيين بالبرلمان الأوروبي يوم الثلاثاء 03 جوان موافقتها على العقد الأوروبي حول الهجرة المقترح من قبل فرنسا لشركائها من الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في هذا المشروع وحذر رئيس الكتلة الإشتراكية بالبرلمان الأوروبي مارتين شولتز من أن النواب الاشتراكيين بالبرلمان الأوروبي لن يمنحوا موافقتهم على مشروع العقد الأوروبي حول الهجرة الذي اقترحه فرنسا على شركائها في الاتحاد الأوروبي ما لم يتم إعادة النظر فيه.

وذكر على الموقع الإلكتروني للكتلة بأن "الاشتراكيين لطالما دعما سياسة مشتركة حول الهجرة وللجوء تقوم على أساس تقاسم المسؤوليات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتحترم حقوق الإنسان " مضيفا أنه "لا بد من قواعد واضحة ذلك أن أوروبا في حاجة إلى هجرة منظمة ومهيكله " .

فرنسا ورشتها الأساسية عند توليها لرئاسة الاتحاد الأوروبي في السداسي الثاني من هذه السنة على تعزيز جهاز "فرونتكس" وهو الوكالة الأوروبية لحماية الحدود البرية والبحرية وتعريف مشترك لحق اللجوء وتشاور حول السياسات التنموية المشتركة.

من جهة أخرى أوضح النواب الاشتراكيون أن سياسة الهجرة الأوروبية يجب أن تعتمد على مشاريع تنموية بالتعاون مع الدول الأصلية للمهاجرين.

وكان وزير الهجرة الفرنسي بريس أورتوفو قد عرض يوم 29 ماي الأخير على البرلمان الأوروبي مشروع "عقد حول الهجرة" بهدف تنظيم أحسن لسياسة الهجرة داخل الفضاء الأوروبي. و ينص مشروع العقد هذا الذي جعلت منه

## مجلة النائب الجزائري في عددها التجريبي



أصدر المجلس الشعبي الجزائري العدد التجريبي لمجلة "النائب الجزائري". وقد كتب السيد عبد العزيز زياتي رئيس المجلس الشعبي الوطني افتتاحيته التي أشار فيها إلى أن إصدار هذه المجلة يندرج "في إطار ما يهدف إليه المجلس الشعبي الوطني من إضفاء الشفافية على ما يقوم به من مهام ، والتعريف بما يؤديه من أنشطة ومسعاها المتواصل لنشر ثقافة المشاركة ، وعمله الدؤوب من أجل ترقية الممارسة الديمقراطية البرلمانية داخل هذه الهيئة الدستورية باعتبارها تمثيلية وطنية تضم مختلف الحساسيات والتوجهات السياسية".

العدد الذي جاء في أربعين صفحة عنى بمختلف نشاطات الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري من استقبالات السيد عبد العزيز زياتي رئيس المجلس الشعبي الوطني، تنقلاته إلى الخارج ، تكريمه لمجاهدات جزائريات في عيد النصر بالإضافة إلى مواضيع حول القوانين التي صادق عليها المجلس الشعبي وبعض التحاليل المرافقة لها.

كما تضمن العدد مقالا حول الأبواب المفتوحة التي نظمها المجلس والتي استقبل فيها مختلف الشرائح الثقافية والاجتماعية.

ونشر العدد في صفحاته الأخيرة مساهمة للنائب محمد بوعزارة بعنوان حرب الصورة في الحروب الأمريكية الأخيرة.